معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

كيف تصنع سياسةً وطنيةً ناجحة للشباب؟

محمد أبو رمان

المحتوى

الفصل الأول- من هم الشباب	7
الفصل الثاني- الشباب في العالم العربي: إطلالة عامة (الفرص، التحديات والمشكلات)	15
الفصل الثالث- السياسة الوطنية للشباب (المفهوم، التطور والمرجعيات)	37
الفصل الرابع- بناء السياسة الوطنية للشباب: المعايير، المسار والتحديات	49
الفصل الخامس- تصميم السياسة الوطنية للشباب	77
الفصل السادس- الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية	107

مقدمة

أعادت العديد من الأحداث العالمية والإقليمية، منذ عقدين ونصف مع بداية الألفيه (العام 2000)، تشكيل المجال السياسي العربي بصورة كبيرة، و فرضت حجم تحديات كبيرة أمام نسبة كبيرة من الشباب، مثل بروز جماعات التطرف والإرهاب التي تحاول استقطابهم، وحركات الاحتجاج الشعبية والمخدرات والتغيرات والتحولات في مجال القيم، وانهيار السلم الأهلي والمجتمعي في العديد من الدول العربية، وأزمات الهوية وجدلية العلاقة بين التراث والحداثة، وغيرها من تحديات استراتيجية وفكرية واقتصادية ومجتمعية، في المقابل ما تتيحه الثورة التكنولوجية والتطورات العالمية من فرص كبيرة لدى الشباب في مجال الوظائف والعمل والعولمة، فذلك كلّه انعكس على إدراك الحكومات العربية من خلال أمرين رئيسين؛ الأول إعطاء ملف «السياسة الوطنية للشباب» اهتماماً أكبر وأوسع ومنحهم مزيداً من العناية والمساحات للاندماج والمشاركة في المجال العام، والثاني تطوير السياسة نفسها لتأخذ بعين الاعتبار بدرجة أكبر الفرص والتحديات والتطورات العالمية والإقليمية والبيئة المحيطة والمؤثرة على جيل الشباب بصورة عامة.

هذه وتلك من تطورات وتحولات كبيرة انعكست على الإدراك الرسمي العربي لأهمية ملف الشباب من خلال سياسات الكثير من الدول العربية في مجال الشباب، من خلال تخصيص وزارات ومؤسسات رئيسية معنية بالشباب، الاهتمام على صعيد الخطاب السياس بجيل الشباب ومن أعلى المستويات السياسية في البلاد، وعقد مؤتمرات حوارية مع الشباب وتطوير استراتيجيات وسياسات وطنية للشباب وتطوير الأطر والأدوات التي تسمح لجيل الشباب بالمشاركة في عمليات صنع القرار والإدارة

وتحمل المسؤويات، وإيجاد برامج جديدة مبتكرة فعّالة لإدماج الشباب في المجال العام ومنحهم الفرصة لإظهار إمكانياتهم وتطويرها واستثمار طاقاتهم في المجالات المطلوبة.

بالرغم من هذه التطورات والتحولات المشهودة على صعيد السياسة الوطنية للشباب فإنّه من الضروري الإقرار بأنّ هنالك ما تزال فجوات ومساحات كبيرة في التعامل مع الشباب، ويتجلّى ذلك بدايةً من استدخال الشباب في عملية صناعة السياسة الوطنية المتعلقة بهم ابتداءً، بمعنى أن يكونوا شركاء وفاعلين في صياغة الخطط الوطنية للشباب، لا مجرد جمهور مستهدف أو مستقبلين، أولاً، وأن يتم النظر إلى هذا الجيل ليس من منظور التحديات التي يواجهها والمشكلات التي تضغط عليه بدايةً، بل من منظور أنّهم طاقة مهمة وبنّاءة وقوى المستقبل والقيادات القادة للشعوب وأنّهم هم الذين يعوّل عليهم في عملية التنمية والنهضة الوطنية في الدول العربية ثانياً، وأن يتم الإقرار بأنّ الكثير من السياسات العربية ما تزال تتعامل مع التحديات التي تواجه جيل الشباب من منطق «إطفاء الحرائق»، نظراً لمحدودية القدرات والموارد المالية التي تملكها هذه الحكومات للتعامل مع تحديات كبيرة لجيل الشباب؛ مثل البطالة التي وصلت معدلات مرتفعة أو الحروب الداخلية والنزوح واندماج نسبة من الشباب في هذه الصراعات الداخلية الخطيرة، أو الفجوة بين مستويات التعليم من جهة والتطور المتسارع في سوق العمل والثورة التكنولوجية من جهة ثانية، مما يدفع بمراجعة دورية وتطوير مستمر على السياسات الشبابية العربية لتتسم بالمرونة والتكيف مع التطورات والقدرة على مواكبة التحديات والوصول إلى مستوى عالٍ من التشاركية والشفافية والتكاملية والمهنية والمؤسسية في صياغة السياسات الوطنية المعنية بالشباب وتنفيذها والتأكد من جودتها بدرجة كبيرة.

من هنا تأتي أهمية هذا الدليل في أنّه يحاول أن يوفّر إطاراً وتصورات عملية لعملية صنع السياسة الوطنية للشباب، سواء عبر المعايير النموذجية لها، والأسس التي تقوم عليها، والبناء النظري والتنفيذي لها، وآليات الرقابة والجودة المطلوبة في تنفيذ هذه السياسات، وهي الموضوعات التي تشكل فصول هذا الدليل على النحو التالي:

- الفصل الأول ويتناول مفهوم الشباب نفسه وتعريف الشباب ويناقش الأسباب التي تؤدي في تباين تعريف الشباب والمعايير والأسس التي من المفترض أن تؤطر المفهوم في السياسة الوطنية لأي دولة.
- الفصل الثاني ونلقي فيه الضوء على الوضع العام للشباب العربي اليوم من حيث النسبة من التكوين الديمغرافي والفرص والتحديات والمشكلات التي تواجه جيل الشباب العربي اليوم في المجمل.
- الفصل الثالث ونتناول فيه تعريف السياسة الوطنية للشباب؛ تأسيساً على التعريفات العالمية والإقليمية التي تناولت هذا المفهوم من ناحية نظرية وإجرائية، مع التعريف بالعديد من الوثائق والمؤتمرات العالمية والإقليمية المعنية بالشباب.
- الفصل الرابع ويتناول الأسس والمعايير التي تحكم عملية تصميم السياسة الوطنية لأي دولة، وتوضيح المباديء والاستراتيجيات والآليات التي تحكم ذلك مقارنةً بالممارسات العالمية المعتبرة.
- الفصل الخامس ويتناول البنية الرئيسية للسياسة الوطنية للشباب، أو مكوناتها الرئيسية، مثل الرسالة والرؤية والهدف والأولويات والمقارنة بنماذج عالمية.
- الفصل السادس ويتناول الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية والمعايير التي تحكمها وكيفية بنائها وآليات الرقابة والتقييم والجودة للتنفيذ الجيّد لها.

الفصل الأول
من هم الشباب؟

تستهدف السياسات الوطنية للشباب شريحة أو فئة اجتماعية محددة من حيث النطاق العمري، وإن اختلفت وتباينت السياسات في تحديد هذه المرحلة العمرية بصورة كاملة، لكنها اختلافات محدودة بزيادة
بعض أعوام أو إنقاصها، بحسب السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية في هذه الدولة أو تلك، من هنا، فإنّ من الضروري في البداية وقبل مناقشة عملية صناعة وبناء السياسات الوطنية والاستراتيجيات الموجّهة للشباب، طرح السؤال المنطقي أولاً: من هم الشباب؟ ولماذا بدأت العديد من الدول عموماً وفي العالم العربي خصوصاً بوضع خطط وسياسات واستراتيجيات خاصة موجهة لهذه الشريحة الاجتماعية تحديداً؟

هذا الجزء من الدليل سيخصص لمناقشة تعريفات الشباب والاختلاف والتباين في تحديد النطاق العمري بين المنظمات الدولية والدول العربية؟ والأسباب التي تقف وراء ذلك أو بعبارةٍ أخرى المعايير التي من المفترض أن يتم وفقاً لها تقدير هذه المرحلة وترسيم السياسات بناء عليها؟

أولاً- في تعريف المقصود بالشباب؟

الشباب هي الفئة العمرية التي تقع بين الطفولة والرشد، وتُحدد غالبًا بالفترة التي تبدأ من المراهقة وتستمر حتى بداية الاستقرار في الحياة الاجتماعية والمهنية. وفقًا للأمم المتحدة، يُعرف الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، لكن هذا التعريف يختلف بين الدول والمجتمعات بحسب العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أمّا عن السمات الرئيسية التي تميّز سنّ الشباب فهي:

- الخصائص البيولوجية؛ اكتمال النمو الجسدي وزيادة القوة البدنية، التغيرات الهرمونية التي تؤثر على المزاج والسلوك، ارتفاع مستويات الطاقة والقدرة على التحمل.
- والخصائص السيكولوجية؛ البحث عن الهوية الذاتية والاستقلالية، الميل إلى التمرد أو التحدي في مواجهة السلطة التقليدية، التأثر السريع بالعوامل المحيطة مثل وسائل الإعلام والثقافة الرقمية، تنمية الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية.
- الخصائص الاجتماعية، مثل زيادة التفاعل مع المجتمع والانخراط في أنشطة جماعية، وتبني قيم ومعتقدات مختلفة عن الأجيال السابقة نتيجة التطورات الثقافية، ولتأثر بالتحولات الاقتصادية، مثل فرص العمل ومتطلبات سوق العمل، ويمكن أن نضيف إلى ذلك المشاركة في الحركات الاجتماعية والسياسية، خصوصًا في فترات التغيرات الكبرى.
- الخصائص السياسية والقانونية والمدنية، فالانتقال من سنّ الطفولة إلى مرحلة الشباب يعني تحمل المسؤولية القانونية واستكمال الحقوق السياسية والمدنية في كثير من الدول؛ مثل الحق في قيادة السيارة، والمسؤولية الجنائية، والحق في الاقتراع والترشّح والمسؤولية المالية وغيرها من التزامات وقضايا تترتب على الانتقال نحو هذه المرحلة من عمر الإنسان في أغلب الدول والمجتمعات.

الشكل رقم 1 يوضّح الملامح الاجتماعية والسيكولوجية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بسنّ الشباب

ثانياً- لماذا يختلف تعريف الشباب من مجتمع إلى آخر؟

هنالك اختلافات ملحوظة بين المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات في العديد من دول العالم في تعريف سن الشباب، فهنالك دول تبدأ بمرحلة مبكرة منذ 10 أعوام وأخرى تصل بسن الشباب إلى العام 35 وربما 40، بينما أغلب الدول تقع حدود التعريف ما بين 12-30 بزيادة عدد قليل من السنوات أو إنقاصه.

نماذج على تعريف سنّ الشباب

الأمم المتحدة (UN):	تُعرّف الشباب بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.
منظمة الصحة العالمية (WHO):	تتماشى مع الأمم المتحدة، حيث تعتبر الشباب من 15 إلى 24 عامًا.
الميثاق الأفريقي للشباب:	يعترف بالشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عامًا.
الاتحاد الأوروبي (EU):	يعرّف الشباب عمومًا بأنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا

ماذج عربية على تعريف سن الشباب

الاردن	30-12
الامارات	35-15
الجزائر	24-15
العراق	30-10
السعودية	34-15
الصومال	40-15
مصر	29-18
المغرب	29-15

يعود الاختلاف والتباين بين الدول والمجتمعات في تعريف وتأطير سن الشباب إلى مجموعة من العوامل، بعضها يرتبط بالبيئة الثقافية والاجتماعية، كطبيعة النظرة للأعمار فيما إذا كان الشباب يبدأ مبكراً سواء بتحمل المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية أو حتى النظرة الاجتماعية للشخص وعمره، أين يقف سن الطفولة وأين يبدأ سن الشباب، كما أنّ هنالك متغيرات مرتبطة بالشروط الاقتصادية؛ ففي المجتمعات التي يتأخر فيها سن الزواج ويزداد معدل البطالة فإنّه من المفترض أن يمتد سن الشباب إلى مرحلة أطول، وفي أحيان كثيرة تلعب السياقات البيولوجية المرتبطة بالمناخ والبيئة دوراً رئسيياً، ففي دول يبلغ الأطفال في سن مبكرة، وفي دول أخرى يتأخر، وبالطبع يمكن إضافة التشريعات والقوانين والحقوق السياسية

والثقافية والاقتصادية ومناهج التعليم وفلسفته في كل دولة إلى الاعتبارات التي تدخل في تحديد سن الشباب.

من الضروري ألا يكون تحديد وتأطير سنّ الشباب بالنسبة لأي دولة مرتبط باجتهادات شخصية أو اعتبارات آنية غير مدروسة في صياغة القوانين والسياسات المتعلقة بالشباب، بل أن تؤخذ الاعتبارات السابقة بعين الاعتبار وأن يتم هذا التحديد من خلال فلسفة وطنية وإطار عامل متكامل، تأخذ بعين الاعتبار كيفية النظرة إلى جيل الشباب وأولوياته وتحدياته واهتماماته وقضاياه، وهذا وذاك من الضروري أن يكون منسجماً ومتكاملاً مع القوانين والتشريعات والمؤسسات المعنية بالشباب والسياسات والبرامج الشبابية.

إنّ تخطيط السياسات الوطنية المتعلّقة بالشباب من الضروري أن يبدأ قبل كل شيء بتعريف سنّ الشباب بين الجهات المختصة المعنية بالموضوع، بخاصة من قبل خبراء التربية والاجتماع والثقافة والسياسيين، وأن يكون ذلك مرتبطاً بمنظور أوسع من قبل الدولة لهذه الشريحة ولما هو المطلوب وطنياً في التعامل معها، سواء من منظور التنمية الوطنية أو من منظور المتطلبات والواجبات المرتبطة التي تحتاجها هذه الشريحة الاجتماعية لتكون قادرة ومؤهلة على بناء مسارها على صعيد شخصي واجتماعي وسياسي وثقافي، ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه ذلك.

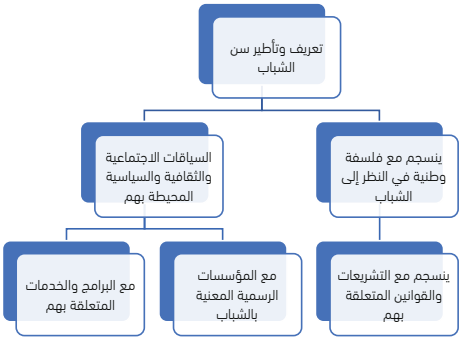

الشكل رقم 2 يوضّح النسق المطلوب أخذه بعين الاعتبار في تعريف سن الشباب وتأطيره.

بناءً على ما سبق فإنّ تحديد الفئة العمرية للشباب يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- **العوامل الديموغرافية**: تحليل توزيع السكان لتحديد الفئة العمرية المهمة التي تحتاج إلى سياسات مستهدفة.
- **السياق الاجتماعي والثقافي:** النظر في الأعراف التقليدية وطقوس العبور والتوقعات المجتمعية بشأن سن البلوغ.
- **المراحل التعليمية:** مراعاة مدة التعليم الثانوي والجامعي والانتقال إلى التوظيف.
- المشاركة الاقتصادية: دراسة متوسط العمر الذي يدخل فيه الأفراد سوق العمل ويحققون الاستقلال المالي.
- **التعريفات القانونية:** مراجعة الأطر القانونية التي تحدد الأعمار المسموح بها للتصويت والزواج والعمل والخدمة العسكرية.
- **الاعتبارات الصحية والتنموية:** الاعتراف بالمراحل البدنية والعقلية والنفسية للنمو خلال المراهقة وسن البلوغ المبكر. اعتبارات التنوع الثقافي وصعوبات الإدماج:
- من ضمن القضايا التي من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً في تعريف الشباب وفئاتهم التنوع الثقافي والم جتمعي، والشباب الذين يعيشون ظروفاً استثنائية مثل التهميش الاجتماعي والاقتصادي، أو الذين يعانون من التهجير والنزوح وذوي الإعاقة أو الذين يحتاجون إلى الإدماج الاجتماعي.. الخ.

تحديد سن الشباب لصياغة سياسة شبابية فعالة

تحديد سن الشباب

المرونة والشمولية

معدلات النضج
الظروف الاجتماعية
الظروف الاقتصادية

الاعتماد على البيانات

التشاور مع أصحاب المصلحة

ممثلي الشباب
المربين
صانعي السياسات
قادة المجتمع

المراجعة الدورية

الفصل الثاني

الشباب في العالم العربي: إطلالة عامة (الفرص، التحديات والمشكلات)

يعتبر الشباب العربي ركيزة أساسية في التركيبة الديموغرافية والاجتماعية للمنطقة، حيث يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي السكان. هذا الواقع الديموغرافي يمكن أن يكون عاملًا محفزًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخلق فرصة كبيرة تتعلق بالاستفادة من هذه الطاقات الشابة وتوجيهها نحو تحقيق تنمية مستدامة، لكنّه في المقابل يولّد تحديات كبيرة: مثل البطالة، التفاوت بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الهجرة واللجوء بين الشباب، ومما يرفع من قيمة هذه الشريحة الاجتماعية بصورة خاصة أنّهم من أكثر المتأثرين بهذه التحديات (مثل البطالة والحروب الداخلية وعدم الاستقرار والمخدرات) والمؤثرين فيها في الوقت نفسه، فجيل الشباب هم بمثابة القوى الفاعلة والحيوية في المجتمعات، إذ تختزن طاقة عمل كبيرة إمّا أن تتوجّه نحو أهداف إيجابية تعزز التنمية الوطنية بأبعادها المتعددة والمختلفة، أو العكس صحيح يتوجهون إلى الاتجاهات الخاطئة، كما حدث عندما انخرط آلاف الشباب العرب في تنظيمات متطرفة، مثل تنظيم داعش والقاعدة، وأصبحوا مصدر تهديد لمجتمعاتهم بل والعالم بأسره.

هنالك العديد من العوامل المتداخلة التي تشكل بيئة محيطة بجيل الشباب، إما أن تكون بيئة آمنة وتعطي الشباب فرصا كبيرة ومساحات للإنجاز والإبداع والابتكار، أو أن تكون بيئة طاردة تضغط على جيل الشباب وتدفعهم إلى محاولات الهجرة أو الانحراف أو الاتجاه نحو مسارات خطيرة على أنفسهم أو على المجتمعات المحيطة، كما هي الحال في الشباب الذين ينخرطون في التنظيمات الإرهابية أو في الإدمان على المخدرات، وتتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتشكيل البيئة المحيطة بالشباب، فكلما كان هنالك إدماج للشباب في العمل العام وفي الدورة الاقتصادية وتوفير فرص سياسية واقتصادية وثقافية لهم للتعبير عن أنفسهم كلما كانت هذه البيئة آمنة ومحفّزة والعكس صحيح.

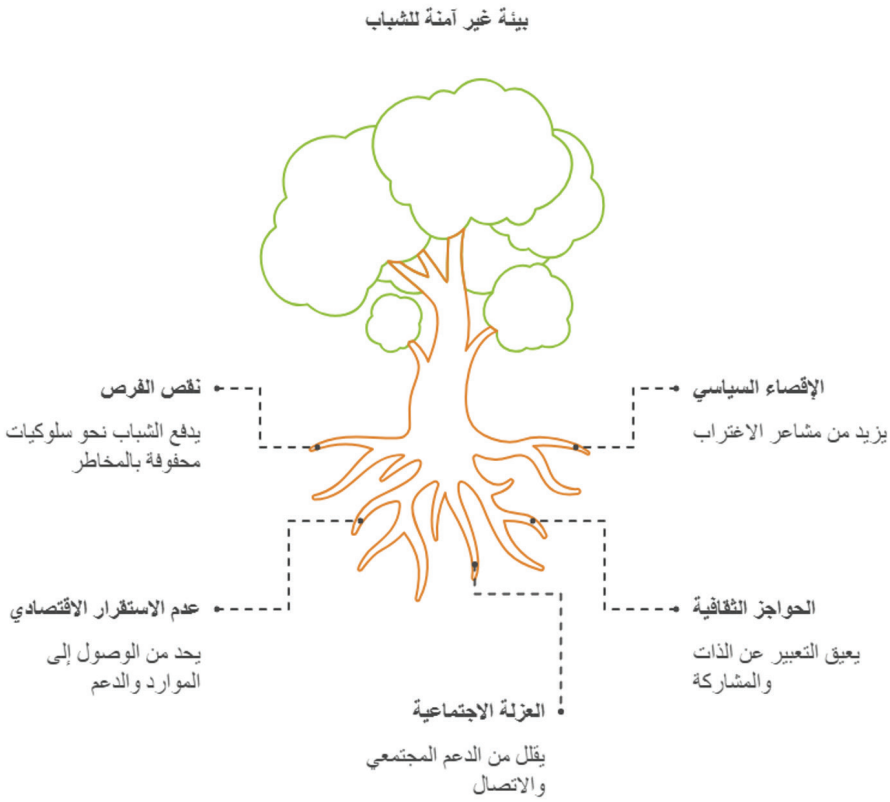

تتسم في الأعوام الأخيرة في كثير من الدول العربية بأنّها تتجه نحو تشكيل ضغوط وتحديات كبيرة على هذا الجيل نتيجة للأزمات الاقتصادية والأمنية، مثل مشكلات البطالة والفقر مما يولّد الشعور لدى نسبة كبيرة من الشباب بالتهميش الاقتصادي، ويجعلهم عرضة لنتائجه الخطيرة، وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في الدول التي تعاني من النزاعات والانقسامات الداخلية، حيث يجد الشباب أنفسهم

محاصرين بين غياب الفرص الاقتصادية، وانعدام الاستقرار الأمني، وغياب أنظمة الحوكمة القادرة على استيعاب تطلعاتهم، انعكست هذه البيئة على صعود العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه جيل الشباب العربي عموماً في العديد من الدول العربية، مثل البطالة والعنف المجتمعي والهجرة والنزوح والمخدرات والتطرف، وازدياد كبير في نسبة الشباب العربي الذين يرغبون بالهجرة إلى الخارج، حتى لو بطرق غير مشروعة مثل ما سمي بـ»قوارب الموت»، او التهريب عبر الحدود، وهكذا نجد أنّ مسألة البيئة العامة المحيطة بالشباب، التي ترتبط هي الأخرى بالسياسات الشبابية الوطنية، سواء من تأثيرها على هذه السياسات أو تأثرها بها تمثّل عاملاً رئيسياً ومهماً في تصميم السياسات الوطنية للشباب.

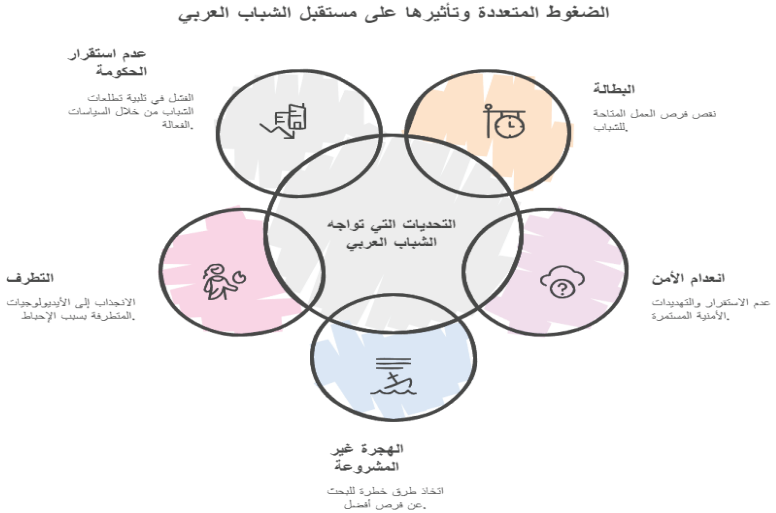

في هذا الفصل، ستتم مناقشة ملامح رئيسية من البيئة العامة التي تحيط اليوم بنسبة كبيرة من الشباب العربي، وهي بيئة لا مندوحة من الإقرار هنا أنّها تتجه نحو أن تكون بيئة سلبية وطاردة وضاغطة على الشباب في كثير من الدول العربية، وليس جميعاً بالضبط، وبالرغم من أنّ هنالك اختلافاً وتبايناً كبيراً في العديد من التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب ما بين هذه الدول، إلاّ أنّه يمكن الإشارة هنا إلى سمات وقضايا تعدّ ذات طابع عام بخاصة في كثير من هذه الدول..

أولاً- نسبة الشباب في العالم العربي والفرصة السكّانية

يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 430 مليون نسمة (2023)، وتشير الإحصائيات إلى أن60% من السكان هم دون سن 30 عامًا.

نسبة الشباب (15-24 سنة) تتراوح بين 20% إلى 25% من إجمالي السكان، مما يجعل المنطقة واحدة من أكثر المناطق شبابًا في العالم.

ماذا تعني هذه النسبة المرتفعة للشباب في العالم العربي؟ تعني بداية زيادة الطلب على التعليم، التوظيف، والصحة، صحيح أن هذه النسبة قد تشكّل فرصة اقتصادية إذا تم استغلالها بشكل صحيح، لكنها قد تشكّل عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا إذا لم تُستغل الإمكانيات الشبابية بالشكل المناسب.

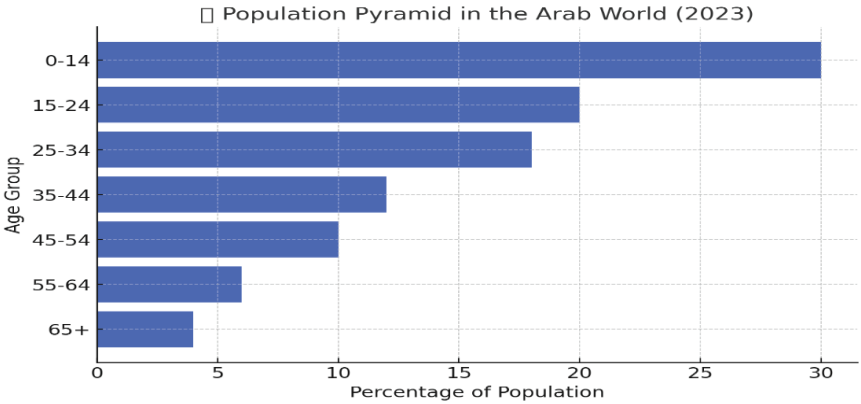

تزداد قيمة نسبة الشباب في العالم العربي وأهمية التركيز والاهتمام بهذه الشريحة في هذا التاريخ بصورة محددة لارتباطها بما يسمّى «الفرصة الديموغرافية» وهي الفترة الزمنية التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) مقارنة بالسكان غير النشطين (الأطفال وكبار السن). عندما تكون نسبة الشباب مرتفعة، يمكن أن تتحول هذه الفرصة إلى نمو اقتصادي مستدام إذا توفرت سياسات داعمة لسوق العمل والتعليم.

في دول الخليج (الإمارات، السعودية، قطر) ، بدأت الفرصة منذ العقد الماضي بسبب انخفاض معدلات الإنجاب وزيادة السكان في سن العمل.

في دول مثل مصر، المغرب، والأردن، فإن الفرصة الديموغرافية في ذروتها الآن.
في دول مثل العراق واليمن وسوريا، لا تزال هناك معدلات مواليد مرتفعة، مما يعني أن ال

من المهم الإشارة هنا إلى أنّ الفرصة الديموغرافية هي عامل مركزي في التخطيط

لسياسات الشباب، إذ يمكن أن تكون محفزًا للتنمية إذا تم استغلالها بفعالية، أو عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا إذا لم يتم التعامل معها بحكمة. لذلك، تتطلب الفرصة الديموغرافية تفكيرًا استراتيجيًا متوازنًا يجمع بين النظرة التنموية والاستباقية لتحدياتها، فعلى الصعيد التنموي فإنّ الفرصة الديموغرافية تطرح مفهوم الاستثمار في الشباب بوصفهم قوة إنتاجية، فإذا تم التخطيط الجيد، فإن زيادة عدد الشباب تعني قوة عاملة منتجة تدفع النمو الاقتصادي، ويتيح ذلك زيادة الابتكار وريادة الأعمال، مما ينعكس إيجابيًا على التنمية الوطنية. ويمكن تحويل الشباب إلى قاطرة للتنمية من خلال دعم المهارات الرقمية، الابتكار، والتعليم المستدام. لكن على الطرف المقابل، ومن منظور التحديات والمخاطر، إذا عجزت الحكومات عن بناء مقاربات وطنية تنموية وإذا لم يُخطَّط بشكل صحيح، فإن عددًا كبيرًا من الشباب بدون فرص عمل قد يؤدي إلى موجات بطالة مرتفعة، هذا قد ينتج عنه عدم استقرار اجتماعي، وتزايد الهجرة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي.

من زاوية أخرى فإنّ الفرصة الديموغرافية تمثّل عبئاً على الخدمات العامة والبنية التحتية، فزيادة الشباب تتطلب استثمارات ضخمة في التعليم، الصحة، النقل، والإسكان، ومن دون استثمارات كافية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور جودة الخدمات الأساسية، كما يؤدي تغييب التخطيط السليم للسياسات الشبابية إلى وغياب الفرص إلى الشعور بالإقصاء إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات، وقد تتصاعد التيارات الراديكالية أو الهجرة القسرية بحثًا عن حياة أفضل.

الإيجابيات والسلبيات للفرصة الديموغرافية في العالم العربي

العامل	الإيجابيات	السلبيات
الاقتصاد	زيادة القوى العاملة، تحفيز النمو، زيادة الإنتاجية	ارتفاع البطالة، زيادة الاقتصاد غير الرسمي
التعليم	فرصة لتحسين الأنظمة التعليمية وتطوير المناهج	ضغط على المؤسسات التعليمية، الحاجة لتمويل إضافي
السياسة والمجتمع	تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للشباب	احتمالية الاحتجاجات والاضطرابات إذا لم تتوفر فرص كافية
الصحة والخدمات العامة	فرصة للاستثمار في الرعاية الصحية	زيادة الطلب على الخدمات، احتمال انهيار البنية التحتية

في الخلاصة؛ الفرصة الديموغرافية ليست مجرد ظاهرة سكانية، بل هي نقطة تحول حاسمة. إذا تم التخطيط لها بذكاء، يمكن أن تكون محفزًا للنهضة الاقتصادية والاجتماعية، أما إذا تم تجاهلها، فقد تتحول إلى أزمة سكانية واقتصادية.

استغلال الفرصة الديموغرافية لتعزيز التنمية الشاملة في العالم العربي

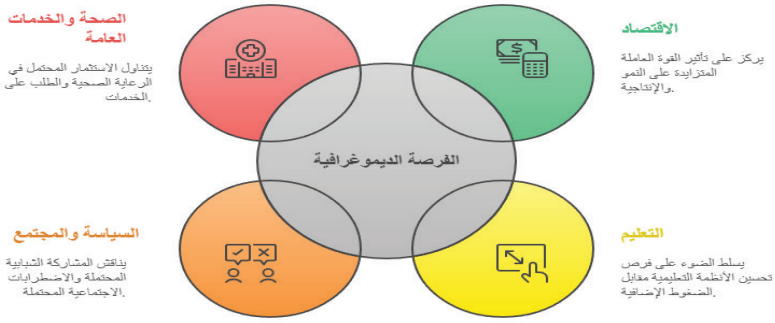

ثانياً- المشكلات الرئيسية للشباب العربي

البطالة وأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

يعتبر معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي من الأعلى عالميًا، حيث يصل إلى في بعض الدول مثل العراق والجزائر 25.9%، ويتجاوز 40%، والمشكلة لا تقف

عند الحدود والأبعاد الاقتصادية فمن المعروف أنّ البطالة لها تداعيات وخيمة وكارثية على جيل الشباب، من النواحي الاجتماعية والثقافية والأمنية، والدول التي تنتشر فيها نسب بطالة عالية، مع غياب آفاق واقعية ملموسة للحل، وربما مع تظافر عوامل سياسية تعزز من الشعور بالإحباط، فإنّها قد تؤدي بشرائح من جيل الشباب نحو خيارات خطيرة، مثل الانحراف الاجتماعي أو الفكري أو الراديكالية السياسية.

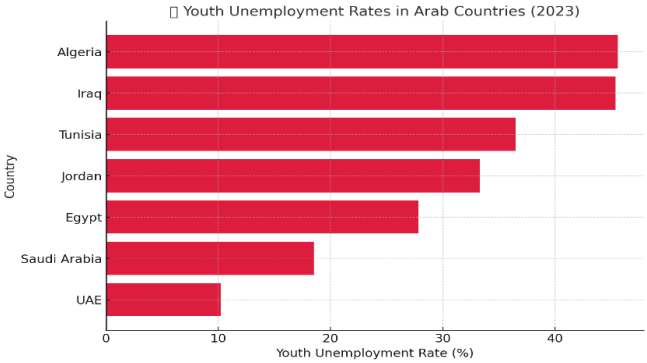

2. التعليم وتأثيره على مستقبل الشباب

يواجه التعليم عموماً في العالم العربي مشكلات كبيرة منها ما يتعلّق بجودة التعليم، إذ ينخفض ترتيب غالبية الجامعات العربية ضمن المؤشرات العالمية، ومنها ما يتعلق بالتسرب من المدارس الذي قد تصل نسبته في بعض الدول إلى 15-30%، ناهيك عن أنّ كثيراً من الدول العربية لا تزال المناهج التعليمية فيها تركز على الجوانب النظرية لا على المهارات التطبيقية، بالرغم من أنّ العديد من الدول العربية تحاول أن تغير المناهج وتطورها بما يساهم في تطوير مهارات وقدرات الأجيال الجديدة، وما يواكب التطورات العالمية الأخيرة في مجال التربية والتعليم، لكن من المعروف أنّ مثل هذه التغييرات تتطلب العديد من الشروط والإمكانيات، بخاصة في الجانب المالي، وحيث

أنّ كثيراً من الدول العربية تعاني مشكلات المديونية والعجز في الموازنة فإنّ قدرتها على تطوير التعليم وتأهيل جيل الشباب ما تزال محدودة، فضلاً عن الصراعات الداخلية والبينية التي تؤدي إلى استنزاف الثروات والإمكانيات المالية والبشرية في مجالات العسكرة والأمن على حساب التعليم وتطويره وإدماج جيل الشباب في عالم العولمة والثورة التكنولوجية الجديدة، ومما زاد الطين بلّه ما شهدته – ولا تزال- العديد من الدول العربية من حالات عدم استقرار داخلي، تصل إلى الصراعات الدموية، مما أثر بصورة كبيرة على نسبة كبيرة من الأطفال والشباب العرب، الذين إما تأخر مستواهم التعليمي أو حتى انخرطوا في أمور أخرى غير التعليم نتيجة لهذه الظروف!

Impact of Conflict on Education in Selected Arab Countries

□□ Yemen	
□ 2,000,000+ children out of school	□ 2,900+ schools damaged
□□ Palestine (Gaza)	
□ 500,000+ children out of school	□ 475+ schools attacked
□□ Sudan	
□ 19,000,000+ children out of school	□ 5,000+ schools affected
□□ Syria	
□ 2,800,000+ children out of school	□ 8,850+ schools damaged
□□ Libya	
□ 300,000+ children out of school	□ 250+ schools affected

3. تأثير الحروب والصراعات الداخلية والبينية

شهدت العديد من الدول العربية منذ العام 2003 – 2025 حقبة جديدة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي وغياب الأمن المجتمعي وانفجار الصراعات الداخلية بصورة كبيرة، مما أثّر على نواح جوهرية وأساسية في حياة الشباب العربي منذ مرحلة مبكرة في حياتهم، وتعدّت تلك التأثيرات الجوانب المتعلقة بالتعليم إلى مجالات كبيرة تهدد حاضرهم ومستقبلهم، منها انخراط نسب منهم في العمل المسلّح ومنها ما يتعلّق بالنزوح والهجرة القسرية والطوعية، ومن أبرز هذه الآفات

أ- . التجنيد والانخراط في النزاعات: تجنيد الأطفال والشباب: في العديد من البلدان العربية المتأثرة بالصراعات، يتم تجنيد الشباب والأطفال للانخراط في الأعمال القتالية. على سبيل المثال، في السودان، يُقدَّر أن حوالي 300,000 طفل قد تم تجنيدهم خلال النزاعات المسلحة.

ب- الاضطرابات النفسية: التعرض المستمر للعنف والنزوح القسري يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة بين الشباب. في العراق، أظهرت دراسة أن 35% من الشباب يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

ج- . البطالة وانعدام الفرص الاقتصادية: ارتفاع معدلات البطالة: تُساهم الحروب في تدمير البنية التحتية الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. في اليمن، وصلت نسبة البطالة بين الشباب إلى 60% نتيجة الصراع المستمر.

د- . الهجرة والنزوح: النزوح الداخلي والخارجي: تسببت الصراعات في نزوح ملايين الشباب من ديارهم. في سوريا، نزح حوالي 6.7 مليون شخص داخليًا، بينما لجأ 5.6 مليون آخرون إلى دول أخرى، مما يشكل غالبية السكان النازحين من فئة الشباب.

هـ- التأثير على التعليم: انخفاض معدلات الالتحاق: أدت الحروب إلى تدمير المؤسسات التعليمية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات. في ليبيا، تسببت الصراعات في إغلاق العديد من الجامعات، مما أثر على تعليم آلاف الطلاب.

و- العنف الاجتماعي والجريمة: زيادة معدلات الجريمة: في ظل الفوضى الأمنية، ارتفعت معدلات الجريمة والعنف بين الشباب. في العراق، أشارت تقارير إلى ارتفاع معدلات الجريمة بنسبة 40% بعد عام 2003.

ز- التطرف والإرهاب: الانضمام إلى الجماعات المتطرفة: يُعتبر الشباب الأكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة في ظل انعدام الفرص والبطالة. في سوريا والعراق، انضم آلاف الشباب إلى تنظيمات متطرفة خلال السنوات الماضية.

ح- التفكك الأسري والاجتماعي: نهيار النسيج الاجتماعي: أدت الحروب إلى تفكك الأسر والمجتمعات، مما أثر على استقرار الشباب. في العراق، تسببت الصراعات في زيادة نسبة الأسر التي تعيلها نساء إلى 18% بسبب فقدان المعيلين الذكور.

ط- . تأثير وسائل التواصل الاجتماعي: نشر الأفكار المتطرفة: أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصة لنشر الأفكار المتطرفة بين الشباب، مما يزيد من احتمالية انخراطهم في النزاعات.

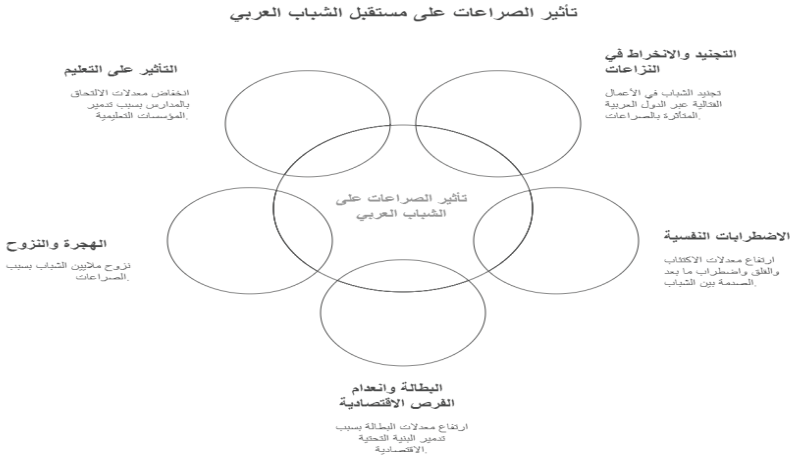

4. أزمة الهوية والانتماء بين الشباب العربي

في العقدين الأخيرين، ومع تصاعد التغيرات السياسية والاجتماعية في العالم العربي، برزت أزمة الهوية لدى الشباب كإحدى الظواهر الأشد تعقيدًا وتأثيرًا على الاستقرار المجتمعي والدولة الوطنية. هذه الأزمة ليست مجرد حالة فردية من التشتت النفسي، بل ظاهرة جماعية تُعبّر عن هشاشة الانتماءات الأساسية وتراجع الدور الجامع للدولة، لصالح هويات فرعية أو عابرة للحدود.

لفهم أزمة الهوية في السياق النفسي والاجتماعي، نستند إلى نظرية النمو النفسي-الاجتماعي لعالم النفس الأمريكي إريك إريكسون (1968 Erik Erikson)إذ رأى أن تكوين الهوية يمثل التحدي الرئيسي في مرحلة المراهقة وبداية الشباب، مقابل ما أسماه بـ»الارتباك في الدور" (Role Confusion) وفي حال فشل الفرد في الإجابة على سؤال «من أنا؟» ضمن إطار اجتماعي مستقر، يدخل في حالة من الاضطراب قد تؤثر على قراراته ومستقبله الاجتماعي والسياسي.

في هذا السياق ثمّة أرقام وبيانات من المفيد الإطلاع عليها ومراجعتها فيما يتعلّق بأزمة الهوية الوطنية واضطراب التعامل مع مشكلات وقضايا متعلّقة بالدين والحداثة والعولمة والتقاليد لدى نسبة كبيرة من الشباب العربي، إذ أنّها ترتبط أيضاً بالعديد من الظواهر الرئيسية مثل الإدماج والانتماء الوطني وبروز النزعات والاتجاهات ما دون الدولة في ثقافة الشباب، وضعف الثقافة السياسية المرتبطة بالدولة مقابل الثقافات المرتبطة بالمجتمعات الفرعية، وصعود حركات دينية متطرفة تستثمر هذه الإشكالية في الهوية، إذ تشير استطلاعات الرأي الحديثة إلى:

- تراجع واضح في مكانة الهوية الوطنية لدى الشباب العربي، مقارنة بمرجعيات أخرى مثل الدين والعائلة: وفقًا لاستطلاع «أصداء بي سي دبليو» لعام 2023، فإن 27% من الشباب يرون أن الدين هو المكوّن الأهم لهويتهم، و27% آخرين اختاروا العائلة أو القبيلة، بينما اعتبر فقط 15% أن الانتماء الوطني هو المحدد الأساسي لهويتهم الشخصية (Arab Youth Survey 2023).، أظهر نفس الاستطلاع أن 54% من الشباب يشعرون أن اللغة العربية أقل أهمية بالنسبة لهم مقارنة بجيل آبائهم، ما يشير إلى ضعف الرابط الثقافي المشترك الذي يُفترض أن يدعم الهوية الوطنية. وفي استطلاع «الباروميتر العربي" (Arab Barometer, Wave 6, 2021)، أظهرت البيانات أن نسبة الثقة في المؤسسات الوطنية لدى الشباب تتراجع باستمرار، وخصوصًا في دول مثل لبنان والعراق وتونس. ففي لبنان مثلًا، عبّر أكثر من 70% من الشباب عن انعدام ثقتهم بالمؤسسات السياسية، مما يعكس تآكل العقد الاجتماعي الذي ترتكز عليه الهوية الوطنية.

- تأثير الحروب والانقسامات على الهوية؛ تلعب الحروب الداخلية والانهيارات السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل أزمة الهوية لدى الشباب: ففي سوريا، بعد أكثر من عقد على الحرب، نشأ جيل كامل من الشباب في بيئات لجوء أو مناطق نزاع، دون بنية مؤسساتية موحدة أو سردية وطنية جامعة. وقد أشار تقرير مركز «بروكنجز" (Brookings, 2020) إلى أن ملايين الشباب السوريين يعيشون في حالة انقطاع عن المرجعية الوطنية، وفي العراق، أوضحت دراسة منشورة في مجلة «دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية» بالجامعة الأردنية (2022)، أن الشباب يعانون من أزمة انتماء نتيجة لعقود من الحرب والانقسامات الطائفية، حيث أصبح الانتماء الطائفي أو العشائري هو الأكثر رسوخًا، وفي اليمن وليبيا، زادت الانقسامات السياسية والمناطقية من شدة أزمة الهوية. فقد كشفت تقارير مؤسسة كارنيغي (Carnegie, 2017) أن تآكل الدولة المركزية أدى إلى صعود ولاءات موازية للدولة، ما بين جماعات مسلحة أو هويات محلية ضيقة.

- القيم المتضاربة والهوية الثقافية: عبّر 76% من الشباب العربي في استطلاع أصداء 2023 عن قلقهم من فقدان القيم الثقافية والتقاليد، بينما قال 65% إنهم يفضلون الحفاظ على هذه القيم على حساب الانفتاح على العالم والتسامح. هذا الصراع بين التقاليد والحداثة يعكس أزمة في التوازن الهوياتي. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم أنها تفتح آفاقًا للتعبير الفردي، إلا أنها تساهم أيضًا في خلق نماذج متناقضة للهوية، حيث يتعرض الشباب يوميًا لمزيج من القيم العالمية دون وجود أرضية ثقافية متينة تنظم هذا التفاعل.

هوية مأزومة تبحث عن وطن إن أزمة الهوية لدى الشباب العربي ليست عرضًا عابرًا بل نتيجة حتمية لانهيارات متراكمة في الثقافة والسياسة والتعليم والاقتصاد. وما لم تُستعاد ثقة الشباب في الدولة كمظلة شاملة، وتُصاغ هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء التعدد وتوفير الأمان الرمزي والمادي، فإن هذا الجيل سيبقى عرضة للاغتراب والانقسام، في الداخل كما في الخارج.

5. المخدرات وتأثيرها على شريحة من الشباب العربي

تشير التقارير إلى أن ما يقارب 35% من إجمالي المتعاطين في العالم العربي هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، وأن نحو 12% من المتعاطين بدأوا في استخدام المخدرات قبل سن 15 عامًا. وتتراوح نسبة تعاطي المخدرات في بعض الدول العربية بين 5.9% و10% من إجمالي السكان، ما يجعل نسبة الشباب المتعاطين من بين الأعلى عالميًا.

وبالرغم من بعض الجهود الحكومية والإقليمية للحد من الظاهرة، فإن السنوات الماضية شهدت تقلبات في نسب التعاطي. ففي عام 2014، بلغت نسبة التعاطي 10.2% من السكان، وانخفضت تدريجيًا إلى 5.9% في عام 2023. لكن فئة الشباب

ما زالت تسجل أعلى نسب ضمن الفئات العمرية، ما يجعلها محورًا رئيسيًا في الاستراتيجيات الوقائية.

وتشير الدراسات إلى أنّ تعاطي المخدرات بين الشباب يرتبط بعدة اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب، القلق، اضطرابات النوم، والعزلة الاجتماعية. كما يؤدي إلى انخفاض الأداء الدراسي، وزيادة السلوكيات الخطرة، والانخراط في أنشطة إجرامية. وتشير دراسات إلى أن 87% من الجرائم غير المبررة يقف وراءها متعاطو مواد مخدرة، وأن 86% من مرتكبي جرائم الاغتصاب كانوا تحت تأثير الحشيش.

في المقابل قامت الدول العربية بإطلاق حملات توعية تستهدف فئة الشباب، كما تم تعزيز مراكز العلاج المجانية، وإدراج مفاهيم الوقاية في المناهج التعليمية. وقد ساهمت هذه الجهود في انخفاض جزئي لنسب التعاطي، لكنها ما زالت بحاجة لتوسيع وتأطير ضمن استراتيجية عربية شاملة.

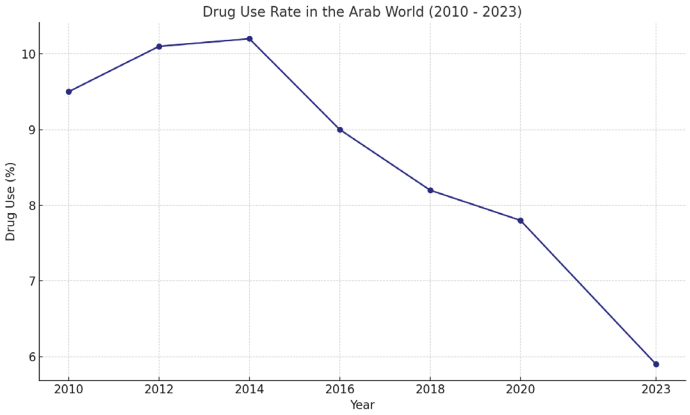

ثالثاً- تحدي الفجوة التكنولوجية والتعليمية لدى الشباب العربي

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تسارعًا غير مسبوق في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والاقتصاد المعرفي، لا يزال الشباب العربي يواجه تحديات جسيمة تتعلق باللحاق بركب الثورة التكنولوجية. هذه التحديات لا تقتصر على البنية التحتية فحسب، بل تمتد إلى عمق النظام التعليمي، ومحدودية فرص التدريب، وضعف الاستثمار في البحث العلمي. ويُعد هذا التفاوت التكنولوجي أحد أكبر المعوقات أمام التنمية في المجتمعات العربية، وهذه بعض الأرقام والبيانات التي توضّح حجم الفجوة:

1. الفجوة في التعليم التقني والتكنولوجي؛ رغم أن الشباب يمثلون ما يزيد عن 60% من سكان العالم العربي، إلا أن النظم التعليمية لا تزال عاجزة عن مواكبة التطورات العلمية الحديثة: وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2022)، فإن متوسط الإنفاق العربي على البحث والتطوير لا يتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ3.1% في إسرائيل، و2.5% في كوريا الجنوبية. تُظهر بيانات مؤشر الابتكار العالمي (2023) أن معظم الدول العربية تقع في النصف الأدنى من التصنيف العالمي، خصوصًا في مؤشرات التعليم العالي، والبحث العلمي، وتبني التكنولوجيا. وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021)، لا تتجاوز نسبة المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي والبرمجة 10% من مجموع الطلبة في المؤسسات التعليمية العليا في العالم العربي، مقارنة بـ20-25% في اليابان وكوريا الجنوبية، وتُبين بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022) أن واحدًا فقط من كل 20 طالبًا عربيًا يتخصص في تكنولوجيا المعلومات، مقارنة بواحد من كل خمسة طلاب في الصين.

الصين: 20 ٪

اليابان/كوريا الجنوبية: 22-25 ٪

الدول العربية: 5 ٪

الشكل: نسبة الطلاب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات

2. ضعف البنية التحتية الرقمية؛ لا يقتصر التحدي على جودة التعليم، بل يشمل أيضًا القدرة على الوصول إلى أدوات التعليم التكنولوجي: في تقرير صادر عن البنك الدولي (2022)، أشير إلى أن نسبة المدارس المزودة بإنترنت عالي السرعة في الدول العربية لا تتجاوز 30٪، بينما تتجاوز هذه النسبة 90٪ في دول الاتحاد الأوروبي. كما أن الفجوة بين الريف والحضر لا تزال كبيرة؛ ففي بعض الدول مثل السودان واليمن، لا تتوفر خدمات الإنترنت إلا في المراكز الحضرية الكبرى، مما يُقصي أعدادًا كبيرة من الشباب من فرص التعلم عن بعد.

3. محدودية التدريب المهني والمهارات الرقمية؛ وفقًا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (2022)، فإن أقل من 40٪ من الشباب العربي يمتلكون المهارات الرقمية الأساسية، مثل استخدام الجداول الحسابية أو أدوات التعاون الرقمي، مقارنة بـ70٪ في أوروبا وشرق آسيا. برامج التدريب المهني ذات الصلة بالتكنولوجيا لا تزال محدودة في معظم الدول العربية. ففي حين أن ألمانيا تخصص أكثر من 3٪ من ناتجها المحلي لدعم التعليم التقني والمهني، لا تتجاوز هذه النسبة 0.5٪ في العالم العربي.

الشباب العربي: 38٪

أوروبا وشرق آسيا: 70٪

الشكل: نسبة الشباب الذين يمتلكون المهارات الرقمية الأساسية

4. غياب بيئة البحث والابتكار؛ تُظهر بيانات اليونسكو (2021) أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الدول العربية أقل من 500، مقارنة بـ6000 في اليابان، و7500 في كوريا الجنوبية. كما أن التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي لا يزال ضعيفًا، مما يُعيق إنتاج المعرفة التطبيقية وتحويلها إلى حلول اقتصادية مستدامة.

الدول العربية: أقل من 500
اليابان: 6000
كوريا الجنوبية: 7500

الشكل: عدد الباحثين لكل مليون نسمة

6. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفجوة التكنولوجية؛ هذه الفجوة لا تُعد مسألة تعليمية فقط، بل تؤثر بشكل مباشر على فرص العمل ومستقبل التنمية: يشير تقرير منظمة العمل الدولية (2023) إلى أن أكثر من 30٪ من الشباب العربي يعانون من بطالة طويلة الأمد بسبب عدم امتلاك المهارات التي يتطلبها سوق العمل الرقمي، ومن الطبيعي أنّ هذه الفجوة تدفع إلى تزايد الهجرة نحو الخارج بحثًا عن فرص أفضل، مما يُسهم في نزيف العقول وتفاقم الفجوة المعرفية.

إن الفجوة التكنولوجية التي يعاني منها الشباب العربي تمثل تحديًا استراتيجيًا يتطلب تحركًا فوريًا. لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية أو مستقبل رقمي دون نظام تعليمي حديث، واستثمار فعلي في البحث العلمي، وتمكين الشباب من أدوات العصر الرقمي. وأمام ما يشهده العالم من سباق في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، فإن التأخر عن هذا الركب يُهدد بإدامة التبعية وتعميق الفجوة التنموية.

الفصل الثالث

السياسة الوطنية للشباب؛

المفهوم، التطوّر والمرجعيات

يسعى هذا القسم من الدليل إلى بناء تعريف أكثر وضوحاً لمفهوم «السياسة الوطنية للشباب»، كما تمّ يتم تعريفها من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، بما يساعد على تصوّر واضح للمضمون والدلالات، والتطوّرات التي مرّت بها السياسات الوطنية للشباب على صعيد الاهتمامات الوطنية، إيجاد مؤسسات خاصة بجيل الشباب، أو على صعيد الوثائق والمؤتمرات الدولية والإقليمية المهمة، أو حتى على صعيد تطوّر الدراسات والمراكز البحثية والأكاديمية المعنية بجيل الشباب، التي تطوّرت هي الأخرى في الأعوام الأخيرة مع تطوّر الاهتمام الدولي والوطني والإقليمي بجيل الشباب والسياسات الوطنية للشباب.

أولاً- السياسة الوطنية للشباب في منظور المؤسسات الدولية والإقليمية

1. الأمم المتحدة (UN):: يُعرّف دليل صياغة السياسات الشبابية التابع للأمم المتحدة السياسة الوطنية للشباب على النحو التالي: هي بيان عملي وإعلان للأولويات والاتجاهات التي تنوي الدولة اتباعها في تطوير شبابها، حيث تمثل بيانًا شاملاً يشمل الجنسين ويجسد عناصر الرؤية والإطار العام والمبادئ التوجيهية الواقعية التي يمكن من خلالها تطوير استراتيجيات ومبادرات لتعزيز مشاركة الشباب وتنميتهم داخل الدولة.» هذا التعريف يبرز أهمية وجود سياسة وطنية واضحة للشباب، تتضمن رؤية استراتيجية وخطة عمل محددة لضمان مشاركة فعالة للشباب في المجتمع.
2. الاتحاد الأوروبي (EU)؛ يحدد منتدى الشباب الأوروبي، بالتعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بعض المؤشرات الرئيسية للسياسة الوطنية للشباب، والتي تشمل:

- التعليم غير الرسمي: تشجيع التعلم خارج نطاق التعليم الرسمي لتعزيز دور الشباب كمواطنين فاعلين.
- سياسة التدريب الشبابي: تطوير برامج تدريبية تساهم في تنمية قدرات العاملين في قطاع الشباب.
- التشريعات الخاصة بالشباب: وضع قوانين تدعم مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، وتوفر إطارًا حكوميًا فعالًا لمعالجة قضايا الشباب.
- الميزانية المخصصة للشباب: تخصيص موارد مالية لدعم المبادرات الشبابية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب.
- المشاركة: ضمان مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، وتعزيز مساهمتهم في المجتمع.

تُعد هذه المؤشرات بمثابة معايير عملية لتقييم وتطوير سياسات شبابية وطنية شاملة.

3. مجلس أوروبا: يشير مجلس أوروبا إلى أن السياسات الشبابية تختلف من بلد إلى آخر، لكنها عمومًا تسعى إلى:
   - تعزيز تكافؤ الفرص للشباب في مجالات التعليم وسوق العمل.
   - تشجيع مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية واتخاذ القرار.
   - دعم العمل الشبابي والتعليم غير الرسمي.
   - ضمان صحة ورفاهية الشباب.

تعكس هذه الأهداف الطبيعة المتعددة الجوانب للسياسات الشبابية، حيث تسعى إلى تمكين الشباب في مختلف المجالات.

4. جامعة الدول العربية: بينما لا تقدم جامعة الدول العربية تعريفًا موحدًا للسياسة الوطنية للشباب، إلا أنها تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه المبادرات الشبابية في الدول الأعضاء. وتؤكد الجامعة على أهمية إشراك الشباب في عمليات السلام والأمن والتنمية، كما هو موضح في «الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028)»، والتي تركز على:
   - الاستثمار في مبادرات يقودها الشباب في مجالات بناء السلام.
   - إدماج وجهات نظر الشباب في السياسات والبرامج الوطنية.
   - تعزيز مشاركة النساء الشابات في عمليات صنع القرار.
   - تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة لتنفيذ البرامج الشبابية.
   - تعكس هذه الاستراتيجية التزام الدول العربية بتطوير رؤية شاملة لمشاركة الشباب في المجتمع.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا –(ESCWA):(تعرف الإسكوا السياسة الوطنية للشباب على أنها: « مجموعة من التدابير الحكومية التي تعكس موقف الدولة تجاه قضايا الشباب، حيث تتضمن إجراءات مباشرة أو غير مباشرة تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل العالمي للشباب لعام 2000 وما بعده.» يهدف هذا الإطار إلى دمج الشباب وإشراكهم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة.

خلاصة رئيسة حول تعريف السياسة الوطنية للشباب

يمكن أن نستنتج من خلال التعريفات التالية أنّ السياسة الوطنية للشباب من المفترض أن تتضمن وتعكس توجهات الدولة ورؤيتها لجيل الشباب والقيم التي تحكم هذه التوجهات والأهداف التي تسعى إليها والمنهجية التي من خلالها يمكن تحقيق ذلك.

ويمكن الإشارة هنا – بناءً على التعريفات السابقة- أن السياسة الوطنية للشباب تتضمن بصورة عامة وواسعة إجرائياً:

, القيم والمفاهيم والمرجعيات- الفلسفة التي تحكم رؤية الدولة للشباب ودورهم وأهميتهم وكيفية التعامل معهم؛ مثل تكافؤ الفرص لدى جيل الشباب،

- الهوية الوطنية، دور الشباب في التنمية، دور الشباب في الحياة العامة، إتاحة المجال لجيل الشباب للمشاركة في برامج ومساحات عديدة، واجب الدولة تجاه الشباب وواجب الشباب تجاه الدولة والمجتمع..
- الأهداف التي تسعى إلى الدولة تحقيقها في التعامل مع جيل الشباب- أي ما هي مواصفات جيل الشباب المطلوبة ضمن المنظور الوطني للدولة والمجتمع.
- الأولويات والقضايا التي ترى الدولة أنّها مهمة في التعامل مع جيل الشباب، سواء على صعيد مطالب واحتياجات هذا الجيل أو على صعيد مواءمتها مع السياسات والتشريعات الأخرى للدولة.

- المشكلات والتحديات التي تواجه جيل الشباب وتتطلب من الدولة تقديم حلول وإجراءات لمواجهتها.
- المؤسسات والبرامج المعنية بجيل الشباب في الدولة التي تقوم بدور كبير في مهمة صياغة هذه السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها.
- كيفية تحقيق الأهداف وتنفيذ البرامج وصولاً إلى إنجاز المهمة والرؤية وبناء الرسالة التي تحملها هذه السياسات الوطنية الشبابية.

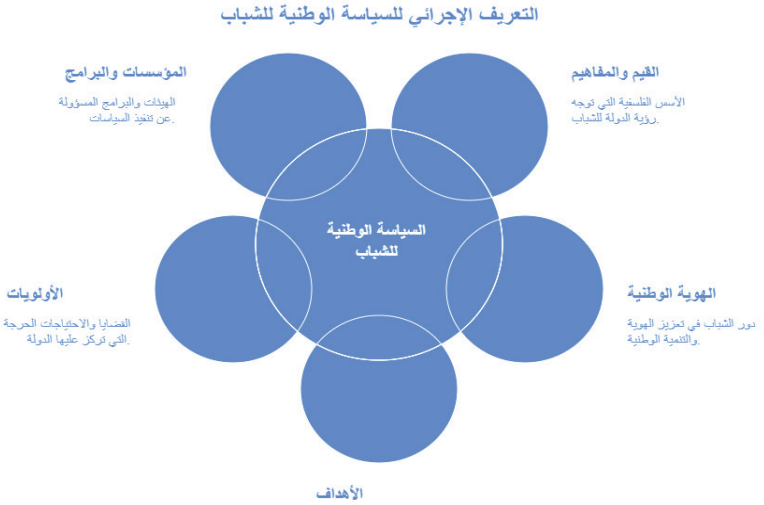

ثانيا- تطور السياسات الشبابية عالمياً وإقليمياً

ظهر مصطلح ‹السياسات الوطنية للشباب› في النصف الثاني من القرن العشرين، مع تزايد الاهتمام الدولي بدور الشباب في التنمية والمجتمع. في عام 1985، أعلنت الأمم المتحدة السنة الدولية للشباب تحت شعار ‹المشاركة والتنمية والسلام›، مما سلط الضوء على أهمية إشراك الشباب في عمليات التنمية والسلام.

في عام 1995، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب حتى عام 2000 وما بعده، والذي حدد 15 مجالًا ذا أولوية. في عام 2015، اعتمد مجلس الأمن القرار 2250 حول ‹الشباب والسلام والأمن›، معترفًا بالدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع النزاعات وحلّها، ومشددًا على ضرورة إشراكهم في جهود حفظ السلام. تبع ذلك القرار 2419 (2018) لتأكيد أهمية مشاركة الشباب في مفاوضات السلام، ثم القرار 2535 (2020) الذي حدّد خطوات تنفيذية لهذه الأجندة، وقد اعتمدت أكثر من 120 دولة حول العالم سياسات وطنية للشباب بحلول 2020، تتضمن مجالات التعليم، التوظيف، الصحة، والمشاركة السياسية، وأصبحت عنصرًا رئيسيًا في أجندة التنمية المستدامة.

يُعد الاتحاد الأوروبي نموذجًا متقدمًا في تطوير السياسات الشبابية، منذ إطلاق الإطار الأوروبي للتعاون في مجال الشباب عام 2010، وتحديثه في الاستراتيجية الأوروبية للشباب 2019-2027، التي ركزت على المشاركة والتمكين والربط، وتضمنت 11 هدفًا شبابيًا تدعمها برامج مثل Erasmus+ وEuropean Solidarity Corps.

عربياً؛ بدأت بعض الدول العربية في صياغة سياسات شبابية وطنية خلال أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حيث أدركت أهمية دمج الشباب في الخطط التنموية الوطنية، وفي عام 2023، تم تطوير الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028)، والتي تهدف إلى تقديم خارطة طريق لتنفيذ الأجندات المتعلقة بالشباب في المنطقة .

ثالثاً- تطور دراسات الشباب في الغرب وعلاقتها بالسياسة الوطنية للشباب

بالتوازي مع الاهتمام بالسياسة الوطنية للشباب شهدت دراسات الشباب تطورًا كبيرًا في الدول الغربية، حيث تم الاعتراف بالشباب كفئة اجتماعية متميزة لها احتياجاتها وتحدياتها الخاصة. ويمكن تقسيم تطور هذا المجال إلى عدة مراحل:

- بداية القرن العشرين: بدأ الاعتراف بالشباب كفئة منفصلة بين الطفولة والبلوغ، مما أدى إلى تأسيس منظمات مثل الكشافة (1908) والمرشدات (1910)، التي هدفت إلى إشراك الشباب في أنشطة منظمة.
- ما بعد الحرب العالمية الثانية: أدت التغيرات الاجتماعية بعد الحرب إلى زيادة الاهتمام بقضايا الشباب مثل البطالة والانحراف الاجتماعي والمشاركة السياسية، مما دفع الجامعات والحكومات إلى دراسة الشباب وثقافتهم وسلوكهم.
- نهاية القرن العشرين: ظهرت دراسات الشباب كمجال أكاديمي مستقل، يركز على تجارب الشباب وثقافاتهم والتحولات الاجتماعية والسياسات الشبابية. بدأت الجامعات في تقديم برامج متخصصة ومراكز بحثية لدراسة قضايا الشباب.

وتتمثل أهمية الازدهار بالدراسات والبرامج الأكاديمية والبحثية الشبابية في مجال السياسات الوطنية والدولية والإقليمية للشباب في مجالين رئيسين؛ الأول تزويد الدول والحكومات بعاملين Youth Workers مؤهلين للتعامل مع الشباب بأعمارهم المختلفة واحتياجاتهم المتعددة وأصنافهم المتنوعة، والثاني في توفير دراسات واستطلاعات وبيانات تساعد عن الشباب تساعد في تطوير السياسات الوطنية للشباب لتكون مبنية على وقائع ومؤشرات وأدلة وليس انطباعات وأراء شخصية فقط.

- يلعب العاملون مع الشباب دورًا أساسيًا في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشباب من خلال التواصل المباشر مع الشباب.
- تعتمد تدريبات العاملين مع الشباب بشكل كبير على نتائج الدراسات الشبابية.
- تقوم الحكومات بتخصيص ميزانيات لتدريب العاملين مع الشباب لضمان جودة الخدمات المقدمة لهم.
- في الخلاصة يضمن هذا التكامل بين البحوث والسياسات أن تكون السياسات

الوطنية للشباب:

- مبنية على الأدلة (استنادًا إلى دراسات الشباب والاستطلاعات)
- مُنفذة بكفاءة (من قبل عاملين مدربين مع الشباب)
- متجاوبة مع احتياجات الشباب (من خلال تحليل البيانات وتكييف السياسات).

رابعاً- الوثائق الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بالشباب والتطور التاريخي للسياسات الشبابية

في هذا السياق من تطوّر الاهتمام الدولي والإقليمي من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية بملف الشباب والسياسات والاستراتيجيات الوطنية الموجهة لهم، من المفيد الإشارة إلى أبرز الوثائق والقرارات والاستراتيجيات الدولية بهذا الخصوص..

1. الأمم المتحدة (UN) والتطور العالمي للسياسات الشبابية

- 1965إعلان تعزيز مُثل السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشباب: تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان، معترفةً بأهمية الشباب في تعزيز السلام والتفاهم العالمي.
- 1985السنة الدولية للشباب: أعلنت الأمم المتحدة عام 1985 السنة الدولية للشباب تحت شعار "المشاركة، التنمية، والسلام"، مما عزّز الاعتراف بدور الشباب في التقدم الاجتماعي.
- 1995برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY):: شكّل هذا البرنامج إطارًا سياسيًا عالميًا لتحسين أوضاع الشباب في مجالات مثل التعليم، التوظيف، الصحة، والمشاركة المدنية. (un.org)
- 2000sاستراتيجية «الشباب 2030": تم إطلاقها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتهدف إلى تعزيز العمل الشبابي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.

2. الاتحاد الأوروبي (EU) وتطور السياسات الشبابية

- 1988برنامج «الشباب من أجل أوروبا": أطلق الاتحاد الأوروبي هذا البرنامج لتعزيز التبادل الشبابي والتنقل بين الدول الأوروبية، مما شكّل الأساس لسياسات الشباب المستقبلية.
- 2001الورقة البيضاء للمفوضية الأوروبية حول الشباب: أكدت على الحاجة إلى سياسة شبابية موحّدة عبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على المشاركة، الوصول إلى المعلومات، الأنشطة التطوعية، والاندماج الاجتماعي.
- 2010استراتيجية الشباب في الاتحاد الأوروبي (2010-2018):هدفت إلى توفير

فرص متكافئة للشباب في مجالات التعليم وسوق العمل، وتعزيز مشاركتهم في المجتمع.

- 2019 استراتيجية الشباب في الاتحاد الأوروبي (2019-2027):: تركز على ثلاثة محاور رئيسية: إشراك، ربط، وتمكين الشباب.

3.جامعة الدول العربية وتطور السياسات الشبابية

- 2005الاستراتيجية العربية للشباب: تبنت جامعة الدول العربية هذه الاستراتيجية لمعالجة قضايا الشباب، مع التركيز على التعليم، التوظيف، والمشاركة المدنية.
- 2013 المنتدى العربي للشباب: تم إنشاؤه كـ منصة للشباب لمناقشة التحديات والفرص، مما ساهم في التأثير على القرارات السياسية داخل المنطقة العربية.
- 2022الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2022-2030)::تهدف إلى تعزيز دور الشباب العربي في تعزيز السلام والأمن، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن الدولي 2250 و2419.

4.وثائق وإعلانات الأمم المتحدة (UN)

- إعلان الشباب لتحويل التعليم (2022):: يدعو إلى سياسات تعليمية شاملة وعادلة تعكس وجهات نظر الشباب. (un.org)
- قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الشباب والسلام والأمن: القرار 2250 (2015): يعترف بالشباب كشركاء أساسيين في السلام والأمن ويدعو إلى تعزيز مشاركتهم في عمليات بناء السلام. القرار 2419 (2018): يعزز دور الشباب في منع النزاعات وحلها. (arabstates.unfpa.org)
- برنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب: يشجع الدول الأعضاء على إشراك ممثلين شباب في وفودهم الرسمية إلى الأمم المتحدة.

5. وثائق وسياسات الاتحاد الأوروبي (EU)

- السنة الأوروبية للشباب (2022): تسلط الضوء على مساهمة الشباب في التعافي بعد جائحة كوفيد19- وضمان تمثيلهم في السياسات الأوروبية. (eeas.europa.eu)
- أهداف الشباب الأوروبي (2018) تحدد أولويات السياسة الشبابية مثل التعليم، التوظيف، والمشاركة في صنع القرار.(youth.europa.eu)

6.وثائق واستراتيجيات جامعة الدول العربية

- الاستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن (2023-2028):: تركز على تمكين الشباب وتعزيز دورهم في السلام والأمن في العالم العربي. (dppa.un.org)

الفصل الرابع

بناء السياسة الوطنية للشباب

المعايير، المسار والتحديات

يتناول هذا القسم من الدليل الممارسات الفضلى المتبعة أو الموصى بها عالمياً، من قبل المؤسسات الدولية مثل اليونسكو والأسكوا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، أو حتى الخبراء والمتخصصين والنماذج الناجحة في بناء السياسات الشبابية، وغالباً ما يتم ترجمة السياسة الوطنية للشباب من خلال وثائق أو استراتيجيات وطنية ذات طابع زمني محددة المعالم والنتائج والإجراءات، وفي أحيان تكتفي العديد من الدول باعتماد مجموعة من الممارسات السياسية المتجذرة في عدة وثائق تحديد كيفية تعامل الحكومة مع ملف الشباب، لكن المنظمات الدولية المعنية بموضوع الشباب مثل منظمة الأسكوا واليونسكو توصي بضرورة وجود وثيقة شمولية تؤطر الفاعلين الرئيسيين والجهات المسؤولة والقطاعات والأهداف والرؤى والخطط الزمنية المدروسة التي يمكن قياسها ومراجعة مدى تنفيذها وتقييم ذلك.

وبالرغم من اختلاف الأولويات والقضايا المتعلقة بالشباب بين الدول والمجتمعات، فإنّ هنالك أمور مشتركة من الضروري أن تتوافر في تصميم السياسة الوطنية للشباب في كل دولة من الدول، إلاّ أنّ هنالك معايير رئيسية للسياسات الوطنية الناجحة وهنالك إجراءات موصى بها لصياغة هذه الاستراتيجية بصورة عامة، وهي التي سنتناولها في هذا الفصل بصورة مفصّلة.

أولاً- سلطة حكومية واضحة المعالم

لتوضيح مدى التزامها بصورة جدّية من الضروري أن تقوم الحكومة بتعيين أو إنشاء جهة حكومية رائدة، سواء كانت وزارة (مثل وزارات الشباب في العالم العربي غالباً) أو مجلس (يقوم مجلس أعلى للشباب في العديد من الدول بهذا الدور)، وأن تُمنح هذه الجهة تفويضاً واضحاً، على أعلى مستوى لتنسيق العمل الوطني المرتبط بتصميم وبناء سياسة وطنية للشباب، وفي الوقت نفسه من الضروري أن يتوافر عاملان رئيسيان لنجاح عمل هذه الجهة؛ العامل الأول وجود قرار وإرادة سياسية واضحة من المستويات العليا في الحكومة بدعم هذه الجهة وأن تكون الرسالة واضحة لدى الجهات الأخرى في الدولة بهذا القرار، وأن يكون هنالك تعاون ومساندة حقيقية من قبل الجهات الأخرى في الدولة لهذه الجهة.

من الضروري هنا التمييز بين الجهة المؤسسية المسؤولة عن الشباب والقضايا المتعلّقة بهم، بصورة عامة، مثل وزارة الشباب في العديد من الدول العربية والجهة المعنية ببناء السياسة أو الاستراتيجية الوطنية للشباب ومتابعة تنفيذها والالتزام بها من مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشباب؛ فوزارة الشباب أو المجلس الأعلى للشباب في العديد من الدول عادةً ما يكون جهة بيروقراطية مكون من موظفين وإداريين ليسوا بالضرورة متخصصين بصياغة السياسات وبناء الاستراتيجيات، فضلاً أنّ مجال الشباب هو مجال عابر للعديد من القطاعات والمجالات، التي تدخل في نطاق عمل الوزارات المختلفة، إن لم يكن أغلب الوزارات، بخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبلديات والثقافة ووزارات العمل والابتكار والنقابات المختلفة وغيرها من وزارات ومؤسسات رسمية وغير رسمية.

الحل الأفضل في هذا السياق أن تكون وزارة الشباب أو المجلس الأعلى للشباب أو

الجهة الحكومية الرئيسية المعنية هي الطرف المرجعي والمعني بمتابعة مسألة صياغة سياسة وطنية للشباب وبتوفير البيئة الحاضنة والإيجابية المناسبة للشباب وتقديم خدمات معينة ورئيسية لهم، والاتصال والتواصل معهم في العديد من المجالات، في الوقت الذي يتم فيه تشكيل اللجنة العليا المعنية بالصياغة ومتابعة التنفيذ، ومن الأفضل أن تضم هذه اللجنة أصحاب المصلحة والجهات المتخصصة والخبراء والمؤسسات المعنية بالموضوع، وأن تقوم هذه اللجنة بالإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية وخطوات ذلك ومراحل تنفيذه..

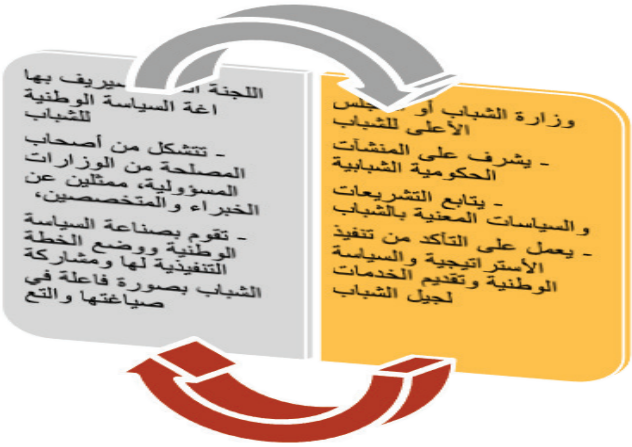

بالرغم من وجود جهة رئيسية مسؤولة عن القطاع الشبابي في العديد من الدول العربية إلاّ أنّ هنالك تحديات عديدة ما تزال تواجه هذه الدول، من بينها إمّا عدم وضوح دور هذه الوزارة- المجلس- المؤسسة فيضيع عملها بين الوزارات، وهو ما يستدعي فعلاً وجود تأطير تشريعي- قانوني واضح لدور هذه الجهة المرجعية، وإمّا على النقيض من ذلك تعاني العديد من الدول تعدد في المرجعيات وتداخل فيما بين الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بمتابعة ملف الشباب، وقضاياهم، فقد تكون هنالك وزارة لكن تكون في الوقت نفسه مؤسسات حكومية تشتبك مع الملف، مما يؤدي إلى

ضبابية المرجعية وتكرار الجهود وتداخل العمل بين هذه المؤسسات بما لا يسمح بوجود تصور متسق متكامل بين عمل المؤسسات المعنية، فمن الضروري أن تكون هنالك جهة معنية بالسياسات الشبابية وقضاياهم وتوحيد هذه المرجعية في الوقت نفسه.

في الخلاصة: من الضروري أن تكون هنالك جهة مبدئياً معنية بملف الشباب ومتابعته وتطوير السياسات الشبابية من زاوية التشريعات والمؤسسات والبيئة الحاضنة للشباب، وفي الوقت نفسه من الضروري في تصميم السياسة الوطنية أو الاستراتيجية الوطنية للشباب أن يكون هنالك لجنة عليا أو جهة، مشكلة من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخبراء، معنية ببناء السياسات ومتابعة التنفيذ والتأكد من التنفيذ بالصورة المطلوبة والمنشودة.

ثانياً- الفئات المستهدفة:

بالضرورة الفئة المستهدفة هي فئة الشباب، مع الاختلاف بين الدول، كما أشرنا سابقاً، في تعريف سن الشباب وتحديده، لكن المهم أن تأخذ السياسة الوطنية بعين الاعتبار أنّ الشباب ليسوا فئة أو كتلة واحدة من حيث الأولويات والاهتمامات والقضايا والمشكلات التي تواجههم، وحتى أدوارهم في داخل المجتمع، ومن ضمن الاعتبارات المهمة والرئيسية في التعامل مع فئات الشباب وأصنافهم داخل المجتمع، الجوانب التالية:

أ. التقسيم العمري

؛ هنالك شريحة من الشباب ما يزالون في سنّ الدراسة والمدارس، وهم المراهقون (Adolescents)، وغالباً ما تقع أعمارهم ما دون الثامنة عشر، ولهم احتياجات ومتطلبات وأولويات تختلف عن الأعمار الأخرى واللاحقة (18-24) التي غالباً ما تزال في التعليم الجامعي وبعضها في التدريب المهني أو انتقلت إلى سوق العمل، بعض الدول تقف عند هذا الحدّ في تعريف سنّ الشباب، وبعضها الآخر يمدّه إلى الثلاثين عاماً وربما أكثر من ذلك، ما قد يصل إلى 35 عاماً وربما 40 عاماً، لكن على أيّ حال فمن الضروري التمييز بين هذه الشرائح العمرية ومتطلباته واحتياجاتها والجهات المنوطة بالتعامل معهم بصورة أكبر من الجهات الأخرى.

ب. الشمول؛

من الضروري أيضاً أن تكون السياسة الوطنية للشباب شاملة لجميع الفئة العمرية المستهدفة، فلا يكون هنالك استثناء بين الشباب بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو المنطقة الجغرافية، والقاعدة الذهبية في هذا المجال "ألا نترك أحداً خلفنا" ألا نترك أحدًا خلفنا" (Leave No One Behind)، وهو ليس فقط شعار أخلاقي، بل أصبح جزءًا من الإطار الدولي والإقليمي لصياغة السياسات الوطنية للشباب، وورد صراحة في عدة وثائق مرجعية، أهمها: أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، والاستراتيجية العربية للشباب 2023-2023، ودليل منظمة اليونسكو لإعداد السياسات الشبابية، ولعلّ أكثر الفئات المعنية بأن يشملها هذا التعريف الواسع للسياسة الشبابية الوطنية هم: الشباب من ذوي الإعاقة، الشباب في الريف والعشوائيات والمناطق المهمشة، الشباب خارج نطاق التعليم والتدريب والعمل (NEETs)، الشباب المتأثرين في النزاعات والتهجير والنزوح، الشباب من الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية، الشبات المعرضات للعنف والإقصاء، الشباب ممن هم في نزاع مع القانون أو في مراكز الإصلاح والتأهيل.

ت. التكافؤ والعدالة في الفرص بين الشباب، وهو معيار مهم ورئيس في السياسات الشبابية وتصميمها ويتطلب درجة عالية من التفكير والتخصص والخبرة، فهنالك شرائح اجتماعية شبابية ليست لديها القدرة على الوصول إلى فرص سياسية واقتصادية وتدريبية مثل غيرها من الشباب، وهنالك في المقابل شرائح شبابية لها أولويات مختلفة عن الأخرى، مثلاً هنالك بيئات مدنية وريفية وأولويات هنا وهناك، وهنالك مناطق فيها التعليم مميز وأفضل من مناطق أخرى تعاني ضعفاً شديداً في مستوى التعليم، لذلك من الضروري أن تأخذ السياسة الوطنية هذه الاختلافات والتباينات والتفاوت في الأولويات بعين الاعتبار.

ث. التنوع في الاهتمامات والتخصصات بين جيل الشباب مسألة أيضاً من المهم مراعاتها في النظر إلى الفئة المستهدفة، فهنالك شريحة اجتماعية مهتمة بالفنون والثقافة، وأخرى بالعمل التطوعي وأخرى بالعمل السياسي، وهنالك شريحة مهتمة بتطوير مهارات فردية متعلقة بسوق العمل ومتطلباته، فمن الضروري أن تراعي السياسة الوطنية هذه التنوعات والاختلافات بين فئات الشباب وأقسامهم.

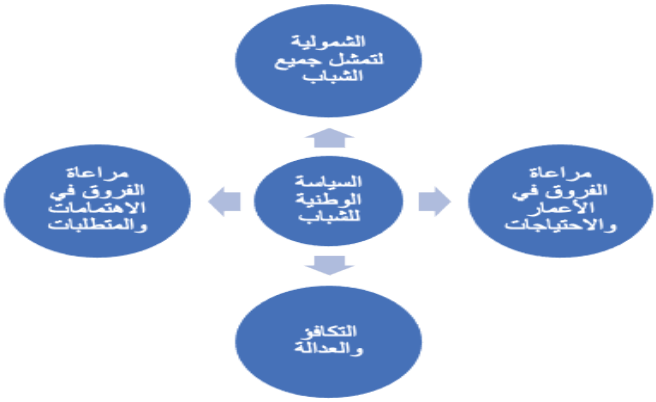

ثالثاً- استراتيجية محددة وشفافة للسياسة الوطنية

الشفافية تعني إتاحة المعلومات بشكل مفتوح وواضح، مما يمكن الشباب والمجتمع المدني من متابعة تنفيذ السياسات وتقديم الملاحظات البنّاءة، فمن الضروري أن تتسم عملية صياغة السياسة الوطنية بالشفافية والوضوح، خلال سير العملية بصورة كاملة، سواء على صعيد المنهجية وعلى صعيد الإجراءات والمشاركين ، ومعايير اختيار الممثلين عن الجهات المشاركة في هذه العملية، والنتائج التي تخرج بها مجموعات العمل والمجموعات المركّزة خلال عملية الإعداد، حيث تسهم الشفافية في بناء الثقة بين الحكومة والشباب وتساعد في ضمان أن تكون السياسات عادلة وشاملة.

ويمكن الإشارة هنا إلى ركيزتي الشفافية الرئيسيتين:

- **مشاركة المعلومات:** من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات والبرامج، يتمكن الشباب من فهم أهداف السياسات وكيفية تحقيقها، مما يزيد من مشاركتهم الفاعلة.
- **المساءلة:** عندما تكون السياسات شفافة، يتمكن المواطنون والمجتمع المدني من مراقبة التقدم المحرز، مما يساعد في محاسبة المسؤولين في حالة فشل السياسات أو البرامج.

أمّا عن أساليب الشفافية في صياغة السياسة الوطنية للشباب، فتتمثل في المجالات التالية (https://shorturl.at/gVZAg)

- إشراك الشباب في عملية صنع القرار: يجب أن تكون هناك آليات تضمن مشاركة الشباب في صياغة السياسات من خلال استطلاعات الرأي العامة أو منتديات النقاش.
- إتاحة الوصول إلى المعلومات: يجب أن يتم نشر بيانات السياسة الوطنية بشكل عام وبسهولة الوصول إليها عبر الإنترنت أو من خلال ورش العمل العامة.
- التواصل المستمر: يجب على الجهات المعنية إجراء جلسات تواصل منتظمة مع الشباب والمجتمع المدني لشرح مستجدات السياسات والبرامج.
- استخدام تقنيات مرئية وتقارير دورية: يمكن تحسين الشفافية من خلال نشر تقارير مرئية توضح التقدم في تنفيذ السياسات وتوضيح الأهداف المستقبلية.

من الأمثلة على الشفافية في السياسات الوطنية للشباب

مثال 1: قامت الحكومة في دولة معينة بإجراء استطلاع رأي عام لقياس احتياجات الشباب ودمج هذه النتائج في صياغة السياسة الوطنية. النتيجة كانت زيادة كبيرة في رضا الشباب تجاه السياسات الوطنية.

مثال 2: تم إنشاء منصة إلكترونية لتمكين الشباب من الوصول إلى تفاصيل البرامج الوطنية وتمويل المشاريع الموجهة إليهم، مع ضمان مشاركة المعلومات بشكل دوري ومفتوح

تواجه كثير من الحكومات – غالباً- صعوبات في الالتزام بمبدأ الشفافية، وتتمثل أبرز التحديات في:

- نقص في الموارد: قد تواجه بعض الدول صعوبة في تخصيص الموارد الكافية لضمان الشفافية بسبب محدودية الموارد المالية.
- المقاومة الداخلية: قد تجد بعض الحكومات صعوبة في فتح جميع البيانات والمعلومات بسبب الاعتبارات السياسية أو البيروقراطية.
- عدم الوعي: في بعض الأحيان، قد لا يكون لدى الشباب أو المجتمع المدني الوعي الكافي حول أهمية الشفافية أو كيفية استخدام المعلومات المتاحة.

أما على صعيد التحديات اليوم المتعلقة بتعزيز الشفافية في السياسات الوطنية للشباب، فأبرزها:

- ضرورة العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية: يمكن للحكومات تعزيز منصاتها الرقمية وتوفير أدوات مفتوحة للمشاركة والمراجعة.التدريب والتوعية: يجب توفير تدريب مستمر للجهات الحكومية والشباب على أهمية الشفافية وكيفية الاستفادة منها.
- إنشاء لجان مراقبة: لتوفير آليات محايدة لتقييم التنفيذ وضمان الشفافية.

رابعاً- سياسات مبنية على الدراسات والبيانات الدقيقة

أحد المعايير المهمة والرئيسية في صناعة السياسة الوطنية للشباب يتمثّل بأن تكون مبنية على الدراسات والبيانات والإحصائيات الدقيقة المتعلقة بالشباب والبيئة المحيطة بهم Policy Based on Evidence ، إذ من الخطأ الفادح أن يكون هنالك تصميم لسياسات حول الشباب وأولوياتهم ومشكلاتهم بل واتجاهاتهم وتنوعهم واختلافاتهم من دون وجود معلومات وبيانات ودراسات نظرية وميدانية تؤكّد فعلاً بأنّ هذه السياسات تنطلق من واقع الشباب العملي أولاً، وتعكس أولوياتهم واهتماماتهم بناءً على ما يرونه ثانياً، ويؤدي غياب هذا المعيار في كثير من الأحيان إلى حدوث فجوة كبيرة بين واقع الشباب من جهةٍ والسياسات أو الاستراتيجيات الوطنية للشباب من جهةٍ ثانية.

تمثل أهمية السياسة المبنية على الأدلة في قدرتها على:

- تحقيق استهداف دقيق: بدلاً من الاعتماد على الافتراضات أو الخبرات السابقة التي قد تكون غير دقيقة، تتيح السياسات المبنية على الأدلة تحديد التحديات الفعلية التي يواجهها الشباب.
- تحقيق فعالية أكبر: تعزز السياسات المبنية على الأدلة الفعالية في استجابة احتياجات الشباب على المدى الطويل، مما يساعد على تحسين مخرجات البرامج والخدمات.
- تعزيز المساءلة: من خلال استخدام البيانات والإحصاءات، تضمن الدول أنها تقوم بتطبيق سياسات قابلة للقياس والتحليل، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.
- الاستجابة للتغيرات السريعة: تمكن السياسات المبنية على الأدلة الحكومات من الاستجابة بسرعة لتغيرات واحتياجات الشباب في بيئات تتسم بسرعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

أمّا عن أبرز الممارسات الفضلى في بناء السياسة الوطنية على المعلومات والدراسات والبيانات الدقيقة فتتمثّل فيما يلي:

أ. جمع البيانات وتنظيم المسوحات الشاملة

المسوحات الوطنية للشباب: تشمل المسوحات الوطنية بيانات شاملة حول مختلف جوانب حياة الشباب مثل التعليم، سوق العمل، المشاركة الاجتماعية والسياسية، الصحة النفسية، والمشاركة الثقافية.

المسوحات الوطنية في الولايات المتحدة (National Youth Survey): يوفر هذا المسح بيانات موثوقة حول سلوكيات الشباب وتوجهاتهم الاجتماعية من خلال استطلاعات منتظمة، ويتم تحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج التي تُستخدم لتوجيه السياسات المتعلقة بالشباب.

استطلاعات الشباب في المملكة المتحدة (Youth Survey): تجري المملكة المتحدة استطلاعات منتظمة لقياس مستوى السعادة، التحديات الاقتصادية، والتعليم، وهي مصدر مهم لإعداد السياسات الموجهة إلى الشباب.

ب. تحليل البيانات واستخدامها في اتخاذ القرار

استخدام مؤشرات الأداء: يتم تطوير مؤشرات أدائية لقياس مدى فاعلية السياسات على المدى البعيد.

- مؤشر الصحة النفسية للشباب في فنلندا: تستخدم فنلندا بيانات مستخلصة من الاستطلاعات الدورية لتحديد مؤشرات الصحة النفسية وتوجيه السياسات الصحية الخاصة بالشباب على أساس هذه النتائج.
- مؤشرات سوق العمل في اليابان: تعتمد اليابان على البيانات التفصيلية حول معدل البطالة بين الشباب، وكذلك عن فئات التعليم الموازية للتخصصات المهنية لضبط استراتيجيات التوظيف والتدريب.

ج. الاستماع إلى آراء الشباب في صياغة السياسات

الاستماع المباشر: يتضمن هذا النهج إجراء استطلاعات رأي مباشرة من الشباب حول تحدياتهم وأولوياتهم. أو القيام بالحدّ الأدنى بإنشاء مجموعات تركيز من قبل الشباب والعاملين مع الشباب بمختلف فئاتهم واهتماماتهم، سواء الجغرافية أو العرقية أو الثقافية

- مؤتمر الشباب في كندا: يشرك الشباب في حوارات موجهة تساعد على جمع أفكارهم ومقترحاتهم التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع السياسات العامة.
- استطلاع الآراء في أستراليا: يتم تشجيع الشباب على تقديم آراءهم حول التعليم، التنقل الاجتماعي، والمشاركة السياسية، ويتم استخدام هذه الآراء لصياغة السياسات الوطنية

ج. الدراسات المتخصصة بالشباب؛

من المهم الاستعانة أيضاً بدراسات متخصصة في العلوم الاجتماعية والنفسية والسياسية سواء فيما يتعلّق بالجانب الميداني التحليلي المتعلق بالشباب في الدولة نفسها، وشرائحهم المختلفة، أو حتى المتعلّقة بالجانب النظري والمفاهيمي في كيفية التعامل مع جيل الشباب واحتياجاتهم، لذلك من الأفضل أن يكون ضمن اللجنة المعنية بوضع السياسة الوطنية للشباب علماء أو باحثون وخبراء في هذا المجال لديهم القدرة على تحليل الإحصائيات والأرقام وبناء النتائج على الاستطلاعات بما يؤدي إلى الوصول إلى خلاصات ونتائج دقيقة.

ثمّة العديد من النماذج المتقدمة عالمياً في بناء السياسات الوطنية للشباب على الدراسات والبيانات الدقيقة والدورية لواقع الشباب، كما أشرنا سابقاً، ومن ضمن النماذج الأخرى في هذا المجال:

أ. السويد؛ تستخدم السويد سياسة مبنية على الأدلة من خلال مجموعة من الأنشطة البحثية

والمسوحات المستمرة التي تركز على احتياجات الشباب. تقوم الحكومة السويدية سنويًا بتنظيم استطلاعات الرأي الوطنية التي تتضمن أسئلة حول التعليم، سوق العمل، السعادة الشخصية، والصحة النفسية. تعتمد السويد على هذه البيانات لتوجيه السياسات المتعلقة بالتعليم المهني، الصحة النفسية، وبرامج التوظيف.

ب. كندا تعتبر كندا من الدول الرائدة في تطبيق سياسات قائمة على الأدلة. تركز الحكومة الكندية على جمع البيانات حول الشباب من خلال برامج بحثية مثل «برنامج الدراسات الوطنية للشباب» تقدم هذه الدراسات رؤى عميقة حول التحديات التي يواجهها الشباب في مختلف المجالات مثل التنقل الاجتماعي، الصحة العامة، والمشاركة المدنية. يتم استثمار هذه البيانات في وضع سياسات تعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية.

ج. أستراليا: تستخدم أستراليا منهجًا قائمًا على الأدلة لصياغة سياسات تستجيب لاحتياجات الشباب في سياقات مختلفة. عبر سلسلة من المسوحات المنتظمة مثل «المسح الوطني للشباب» (National Youth Survey)، تجمع أستراليا بيانات شاملة حول وضع الشباب في مجالات التعليم، الصحة، العنف، والتوظيف. بناءً على هذه البيانات، تُصمم برامج تدخلية، مثل تحسين التوجيه المهني وتوفير فرص التدريب المهني للشباب في المناطق الريفية.

تواجه العديد من الدول تحديات وصعوبات كبيرة في الالتزام بمعيار «بناء السياسة على الأدلة»، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى مجموعة من المجالات على النحو التالي:

1. نقص البيانات الدقيقة والشاملة؛ إحدى أكبر التحديات هي نقص البيانات الموثوقة حول واقع الشباب بسبب: نقص أدوات المسح الفعّالة: في بعض البلدان، قد تفتقر المؤسسات الوطنية إلى الخبرات أو الأدوات اللازمة لإجراء مسوحات شاملة ودقيقة، أو صعوبة الوصول إلى بعض الفئات مثل أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية أو في الأوضاع الاجتماعية الصعبة صعبة الوصول إليهم، مما قد يؤدي إلى نقص في تمثيلهم في الدراسات، كما أنّ بعض الدول قد لا تجري مسوحات دورية أو قد تكون المسوحات قديمة مما يقلل من قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات بناءً على البيانات الأحدث.

2. التحديات السياسية والاجتماعية؛ في بعض الدول، يمكن أن يواجه تطبيق السياسة المبنية على الأدلة صعوبة بسبب القضايا السياسية والاجتماعية مثل: عدم الاستقرار السياسي: في البلدان التي تشهد صراعات أو فترات عدم استقرار سياسي، قد يكون من الصعب جمع البيانات اللازمة أو حتى إجراء المسوحات بسلام، أو القيود الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في قدرة الحكومة على جمع المعلومات حول قضايا حساسة، مثل القيم الاجتماعية أو قضايا الصحة النفسية.

3. التحديات المالية: جمع البيانات وتحليلها يحتاج إلى موارد مالية ضخمة، فقد لا تكون هناك ميزانية مخصصة لدراسات مسح شاملة، مما يحد من قدرة الحكومات على جمع البيانات وتحليلها بشكل دوري، كما أنّ إن إجراء مسوحات واستطلاعات على مستوى واسع يتطلب موارد مالية كبيرة لتغطية تكاليف البحث، تجميع البيانات، وتدريب المحللين، وهو ما قد يكون غير متاح في بعض الدول.

4. المشاركة المجتمعية المحدودة: تعتمد السياسة المبنية على الأدلة على مشاركة الشباب في جمع البيانات عبر الاستطلاعات والمسوحات.، وقد يحدّ من مشاركتهم قلة الوعي أو الاهتمام: قد لا يكون لدى بعض الشباب حافز أو اهتمام للمشاركة في الاستطلاعات والمسح، خاصة إذا لم يشعروا بأنها تؤثر بشكل مباشر في حياتهم، وهنالك تحديات تتعلّق بالتحفظات على الخصوصية، فقد يتردد البعض في المشاركة بسبب المخاوف من تسريب المعلومات أو استخدامها لأغراض لا تتعلق مباشرة بتحسين وضعهم..

5. التحديات المتعلقة بتنوع البيانات: في بعض الأحيان، تكون البيانات المتاحة محدودة أو غير شاملة بحيث لا تعكس تمامًا التنوع الثقافي والاجتماعي للشباب في المنطقة، مثل الاختلافات الثقافية التي قد تؤثر القيم الثقافية والأنماط الاجتماعية المختلفة على كيفية جمع البيانات وتحليلها. قد تحتاج بعض المناطق إلى نهج أكثر تخصيصًا لالتقاط التوجهات المحلية الدقيقة.

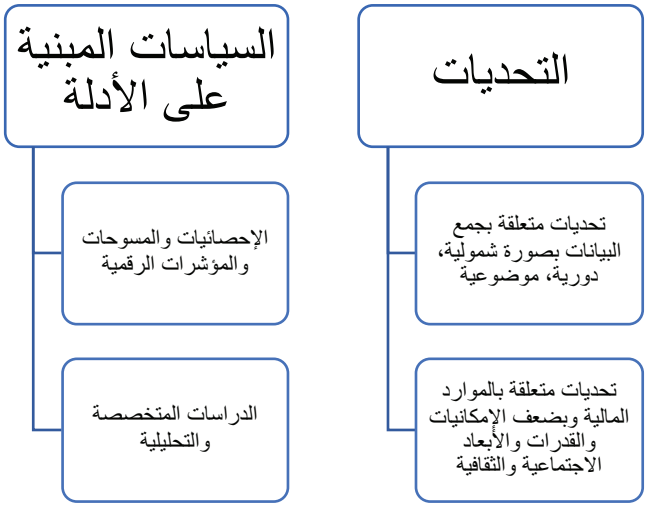

خامساً- سياسات مبنية على مبدأ التشاركية الفاعلة بخاصة من قبل الشباب

المشاركة الفاعلة للشباب في بناء السياسات الوطنية تعني أن يكون للشباب دور حقيقي ومؤثر في تحديد أولويات السياسات، وصياغتها، وتنفيذها. لا تقتصر المشاركة على الاستماع إلى آراء الشباب فقط، بل تشمل إشراكهم في عملية اتخاذ القرار بشكل كامل. الهدف من المشاركة الفاعلة هو ضمان أن تعكس السياسات احتياجات الشباب الفعلية وتطلعاتهم، مما يسهم في تحسين فاعلية السياسات وتنفيذها على أرض الواقع.

ثمّة أهمية كبيرة للمشاركة الفاعلة للشباب

- تعزيز التوافق مع احتياجات الشباب: مشاركة الشباب في عملية بناء السياسات تضمن أن السياسات المعتمدة تعكس بشكل حقيقي احتياجاتهم وتحدياتهم.
- تحقيق التمكين والملكية: عندما يشارك الشباب في اتخاذ القرار، يشعرون بالتمكين، ويزداد لديهم الشعور بالمسؤولية تجاه تنفيذ السياسات وتوجيهها نحو التغيير الفعّال.
- تعزيز الانتماء والمشاركة المجتمعية: تشجيع الشباب على المشاركة يعزز الانتماء الوطني والمشاركة المدنية، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك وواعي.
- تحقيق نتائج أكثر استدامة: السياسات التي يشارك في تصميمها الشباب هي أكثر قدرة على الاستدامة لأن الشباب سيكونون أكثر التزامًا بتنفيذها وقيادتها.

في هذا السياق تتطلب المشاركة الفاعلة استراتيجيات عملية لضمان أن يكون دور الشباب مؤثرًا وملموسًا في مختلف مراحل تطوير السياسة. يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الآليات: إذ يمكن إجراء استطلاعات رأي وطنية عبر الإنترنت أو من خلال تطبيقات مخصصة للشباب للحصول على آرائهم حول القضايا التي تهمهم، مثل التعليم، سوق العمل، أو الصحة النفسية، أو من خلال عقد منتديات حوارية مفتوحة حيث يمكن للشباب من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية تبادل آرائهم وأفكارهم بشأن السياسة

الوطنية، أو حتى من خلال تنظيم مسابقات فكرية وتشجيع الشباب على تقديم حلول واقتراحات مبتكرة في مجالات محددة مثل التوظيف أو مكافحة البطالة.

ويمكن إنشاء منصات تشاركية مباشرة، أو إنشاء لجان شبابية تضم ممثلين من مختلف الفئات العمرية والمناطق الجغرافية، حيث يمكنهم أن يكونوا حلقة وصل بين الحكومة والشباب في تحديد السياسات والتوجهات، ومن التقنيات المتبعة عقد جلسات استشارية منتظمة مع الشباب عبر المنصات الرقمية أو الميدانية حيث يتم طرح المواضيع الأساسية المتعلقة بالسياسات، ويتم جمع الأفكار والاقتراحات.

في الأعوام الأخيرة أصبحت هنالك إمكانية كبيرة لاستخدام المنصات الرقمية التفاعلية من خلال تطوير تطبيقات ومنصات على الإنترنت تتيح للشباب تقديم آرائهم وأفكارهم حول السياسات المقترحة، مع ضمان توفير أدوات تفاعل تشجع على المساهمة الفاعلة. وتقوم بعض الدول بتخصيص مقاعد للشباب في المجالس الوطنية أو اللجان التي تختص بصياغة السياسات الوطنية. وجود ممثلين عن الشباب في هذه الهيئات، وفي دعوة الشباب للمشاركة في المؤتمرات السياسية وورش العمل الخاصة بالحوار بين مختلف الفئات الاجتماعية، سواء على مستوى محلي أو دولي.

استراتيجيات لتعزيز تأثير الشباب في صنع القرار السياسي

أمثلة على تجارب دولية

- **السويد:** تُعد نموذجًا ناجحًا في إشراك الشباب في عملية صنع السياسات. يتمكن الشباب في السويد من المشاركة في المؤتمرات الوطنية والمحلية التي تناقش قضايا الشباب. كما يتم تمثيلهم في اللجنة الاستشارية الشبابية التي تعمل مباشرة مع الحكومة لتطوير السياسات.
- **كندا:** تم تأسيس «المجلس الاستشاري للشباب» الذي يتكون من مجموعة من الشباب المتطوعين الذين يمثلون مختلف الفئات العمرية والمناطق. يقوم المجلس بتقديم المشورة لحكومة كندا في مسائل تتعلق بالتعليم، الرعاية الصحية، والوظائف.
- **نيوزيلندا:** تتبنى نموذج «مجالس الشباب» حيث يتم انتخاب ممثلين من الشباب ليكونوا جزءًا من عملية اتخاذ القرارات في قضايا تخص التعليم، العمل، والصحة. كما تتمتع هذه المجالس بصلاحية تقديم توصيات إلى الحكومة حول السياسات الوطنية.

على الرغم من أهمية المشاركة الفاعلة للشباب في صياغة السياسات الوطنية، إلا أن هناك عدة تحديات قد تواجه الدول في تحقيق هذا البند بشكل فعّال. وتتمثل هذه التحديات في:

أ. نقص الوعي والثقافة السياسية بين الشباب: قد يفتقر الشباب إلى الوعي الكافي حول كيفية تأثيرهم في عملية اتخاذ القرار السياسي، مما قد يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة. هذا النقص في الوعي يمكن أن يكون نتيجة لضعف التعليم السياسي أو قلة الموارد التي تروج للمشاركة المدنية.

ب. التمثيل الرمزي فقط: قد توجد ممارسات تُظهر تمثيل الشباب في بعض الهيئات أو اللجان، ولكنهم لا يملكون أي تأثير حقيقي في اتخاذ القرارات، مما يخلق حالة من "التمثيل الرمزي" فقط دون قدرة على تغيير الواقع.

أ. الانشغال بالاحتياجات الأساسية: في بعض الدول، يعاني الشباب من قلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية (مثل البطالة، الفقر، أو قلة التعليم)، مما يؤدي إلى عدم اهتمامهم بالمشاركة السياسية أو عدم قدرتهم على الانخراط في الأنشطة المتعلقة بالسياسة بسبب انشغالهم بتحقيق احتياجاتهم الأساسية.

ب. عدم وجود دعم مؤسسي: في العديد من الدول، قد تفتقر المنظمات الشبابية إلى الموارد المالية أو الهيكلية التي تمكنها من تنظيم أنشطة مؤثرة للمشاركة السياسية، مما يجعلهم غير قادرين على تحفيز الشباب على الانخراط في السياسات.

ج. الافتقار إلى منصات تشاركية فعّالة: في العديد من البلدان، لا توجد منصات تشاركية رقمية أو ميدانية تتيح للشباب التعبير عن آرائهم بشكل فعال. حتى في حال وجود هذه المنصات، قد تكون هذه القنوات غير فعّالة أو يصعب الوصول إليها بسبب القيود التقنية أو قلة التدريب على استخدامها، وقد يكون التواصل بين الشباب والحكومة من جانب واحد، حيث تُعرض السياسات على الشباب دون أخذ آرائهم أو اقتراحاتهم بعين الاعتبار. وهذا يُعتبر شكلاً من أشكال المشاركة الشكلية وليس الفاعلة.

د. ضعف التدريب على مهارات القيادة: في العديد من الدول، يفتقر الشباب إلى التدريب والمهارات اللازمة للمشاركة الفاعلة في صنع السياسات. تحتاج البرامج التدريبية إلى تضمين مجالات مثل القيادة، التفاوض، التفكير النقدي، والتخطيط الاستراتيجي لتزويد الشباب بالأدوات اللازمة للمشاركة بشكل فعّال.

تحدي التمثيل الشامل للشباب:

بالإضافة إلى التحديات السابق هنالك تحديات أخرى تتعلّق بالتمثيل الشامل والمتنوع إذ من الممكن أن تواجه الدول صعوبة في ضمان تمثيل جميع فئات الشباب في عملية صنع السياسات، خاصة إذا كانت هناك فجوات بين الفئات العمرية، الجغرافية، أو الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يتم تمثيل فئة معينة من الشباب أكثر من غيرها، مما يخلق انحيازًا في السياسات. ومن ضمن التحديات المتعلقة بالتمثيل الشبابي: المشاركة الهامشية قد يعاني بعض الشباب من فئات معينة مثل الشباب ذوي الإعاقة، الشباب من الأقليات، أو الشباب من المناطق الريفية من نقص في الفرص للوصول إلى منصات المشاركة، مما يحد من تمثيلهم الفعلي في السياسات.

سادساً- التكامل والتعاون والشمولية؛

من بين الممارسات الفضلى والمعايير النموذجية في تصميم وبناء السياسة الوطنية للشباب، بالإضافة إلى التعاون بين الوزارات المعنية داخل الدولة والجهات الحكومية التي يتداخل ملف الشباب في اختصاصاتها، وبالإضافة إلى ضرورة اعتماد السياسة على اتجاهات وأراء ومساهمات الشباب أنفسهم، فإنّ هنالك طرفاً آخر لا تقل أهميته عن الأطراف السابقة، والمقصود هنا هم أصحاب المصلحة، سواء القطاع الخاص والشركات الكبرى المعنية بسوق العمل والتشغيل للشباب، والجامعات الحكومية والخاصة التي تعدّ الشباب إلى سوق العمل، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بملف الشباب وتمكينهم والمؤسسات الدولية المهتمة بالشباب، مثل منظمات الأمم المتحدة والعديد من المؤسسات الدولية والإقليمية.

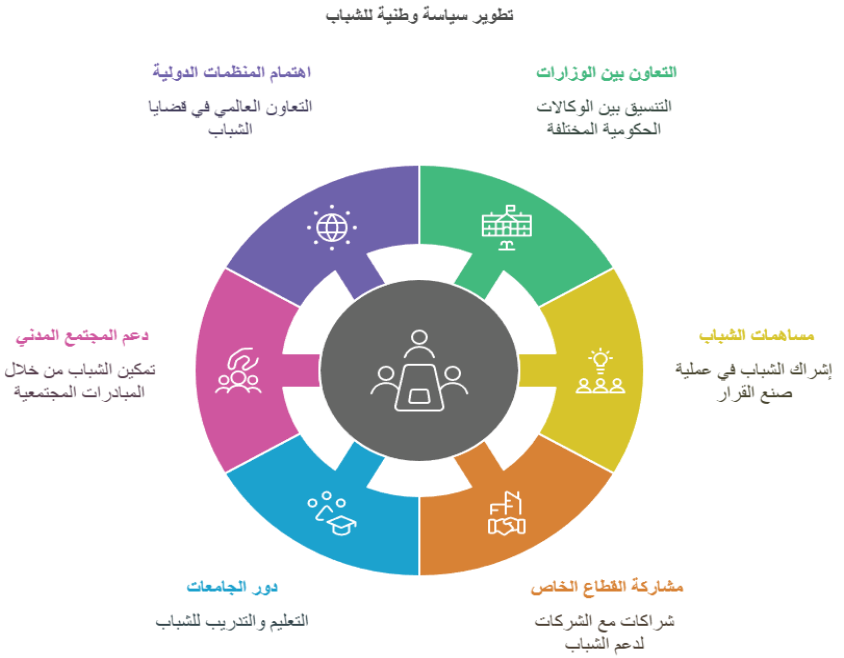

والآن كيف يمكن أن تشترك جميع هذه الأطراف في عملية صنع السياسة الوطنية للشباب؟ هنالك العديد من المناهج والاستراتيجيات المتبعة، منها على سبيل المثال..

- أن تضم اللجنة العليا المعنية ببناء السياسة الوطنية للشباب ممثلين عن الجهات السابقة جميعاً، وأن يكونوا على درجة من التأثير في صنع القرار والأهمية في هذه الجهات، حتى لا يكون تمثيلهم روتينياً وشكلياً وغير فعّال.
- أو أن تكون هنالك مجلس إرشادي Advisory Bord للجنة الصياغة وأن يقوم بالإشراف على خطتها وعملها التنفيذي.

- أو أن يكون هنالك ضمن خارطة الطريق لبناء السياسة الوطنية دور كبير لجلسات الحوار والنقاش مع أصحاب المصلحة المعنيين بحساب القطاعات والمجالات التي تتداخل معهم، فمثلاً مع المستشفيات ووزارة الصحة وكليات الطب والخبراء في هذا المجال والمنظمات الدولية المعنية بالصحة في وضع أولويات الشباب في مجال الصحة، وهكذا في القطاعات المختلفة.
- تعزيز دور المنصات الرقمية في تخليق وتطوير مساحات النقاش وعرض الأفكار والمقترحات والنتائج بين مختلف الجهات المعنية والشباب وإيجاد عالم تفاعلي رقمي حول هذه السياسة.

على الطرف المقابل، فإنّ هنالك تحديات كبيرة تواجه معيار التكاملية والشمولية في صناعة السياسة الشبابية، ومن أبرز هذه التحديات..

- عدم أخذ موضوع التكاملية وأهميته بالدرجة المأمولة، سواء من قبل اللجنة المعنية بوضع السياسة، أو حتى الأطراف نفسها، وتقع في كثير من الأحيان هذه العملية بفخّ العمل الروتيني والبيروقراطية وتغوّل الجوانب الشكلية والبيروقراطية على حساب المشاركة الفاعلة لهذه الأطراف.
- تطغى عقلية «الجزر المنعزلة» في العديد من الدول على عمل اللجان والوزارات، فكل وزارة أو جهة رسمية تعوّدت على العمل بصورة منفردة، وهنالك شعور بالتملك أو الهيمنة لدى كل جهة على الملف الذي يقع تحت مسؤوليتها، وبالتالي تتمنّع عن الشراكة مع الآخرين فيها ومشاركتهم في بناء خطط عمل مشتركة وجماعية.
- عدم تحديد المسؤوليات والأدوار بين الجهات المعنية مما يؤدي إلى تكرار الجهود واختلاطها، وعدم الإفادة الفاعلة من مشاركة العديد من الجهات وأصحاب المصلحة في هذه العملية.

من بين التجارب والنماذج الناجحة في إشراك وشراكة أصحاب المصلحة والجهات المتنوعة والمتعددة في صوغ السياسة الوطنية للشباب

- تجربة الاتحاد الأوروبي في سياسة الشباب؛ يُعد الاتحاد الأوروبي نموذجًا ناجحًا في بناء سياسة شبابية تكاملية، حيث يتم إشراك جميع الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موحدة للشباب. يعتمد الاتحاد على الحوار الأوروبي للشباب، الذي يتيح مشاركة الشباب في صناعة القرار، إلى جانب دعم مالي من برامج مثل إيراسموس+ لتطوير قدرات الشباب وتعزيز ريادة الأعمال.
- تجربة كندا في الشراكة بين القطاعات؛ إذ تعتمد على مقاربة شاملة لسياسات الشباب، حيث يتم إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في تصميم البرامج التدريبية. برنامج «استراتيجية كندا للشباب» يعمل على تمكين الشباب من خلال التعليم المهني والتدريب، مع توفير تمويل حكومي لدعم المشاريع الشبابية الناشئة.
- تجربة سنغافورة في تكامل الجهات الفاعلة؛ إذ تُعتبر من الدول التي نجحت في تحقيق تكامل فعّال بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. تعتمد سياستها الشبابية على مجالس شبابية محلية تعمل كحلقة وصل بين الشباب والحكومة، بالإضافة إلى برامج تدريبية بالشراكة مع الشركات الكبرى، مما يعزز فرص التوظيف وريادة الأعمال.

سابعاً- أهداف واقعية ممكن تحقيقها وقياسها ترتبط بخطة عمل تفصيلية Action Plan

من الضروري أن تكون الأهداف المحددة للسياسة الوطنية ذات طبيعة واقعية ممكنة التحقيق، تستند إلى الواقع والإمكانيات والموارد والقدرات، وهو ما يتطلب في الوقت نفسه أن يتم بناء خارطة طريق وترسيم المراحل المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، وهذا وذاك يتطلب أيضاً أن يتم تحويل السياسة أو الاستراتيجية إلى برامج ومشروعات وأنشطة ذات أهداف واضحة وقابلة للقياس من خلال الخطة التنفيذية.

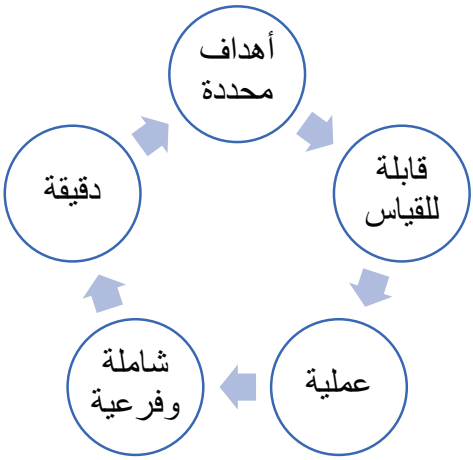

بمجرد تحديد الأولويات والسياسات والقضايا الرئيسية والفرعية في السياسة الوطنية للشباب، من الضروري أن يتم تحويلها إلى خطة عمل تحدّد: الموارد المطلوبة (البشرية والمالية)، والأنشطة (المبادرات والبرامج والمشروعات)، وتحديد الأطر الزمنية والمكانية لهذه الأنشطة والبرامج، وتحديد المسؤوليات: بين المؤسسات والوزارات والجهات المعنية، ومن يراقب ويتأكد من جودة الأداء وربطه بالأهداف الموضوعة، بالإضافة إلى وضع مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى التقدم وتحقيق النتائج وعقد جلسات تقييم ومراجعة دورية ومرحلية.

مثال توضيحي

نفترض أن أحد الأهداف الوطنية هو خفض نسبة البطالة بين الشباب بنسبة 10% ، خلال 3 سنوات. ي

مكن تحويل هذا الهدف إلى خطة عمل كما يلي:

الأهداف الفرعية:

إنشاء برامج تدريبية مهنيّة تستهدف 5000 شاب.

توفير 2000 فرصة تدريبية في الشركات المحلية.

الموارد: ميزانية 2 مليون دولار، مع تخصيص 300 ألف دولار لتدريب الشباب في المناطق الريفية.

المهام: وزارة العمل، مع تعاون من الشركات الخاصة، لتقديم البرامج التدريبيّة.

الزمن والمكان: بدء الأنشطة في يناير 2025، تنفيذها في المدن الكبرى وأماكن أخرى حيث تتركز البطالة.

القياس: من خلال نسبة الشبان الذين حصلوا على وظائف بعد التدريب، وكذلك متابعة التأثير على سوق العمل المحلي.

ثامناً- الاهتمام بالبيئة المحيطة بالشباب وبعملية التحفيز لبناء السياسة الوطنية والعمل بها

المقصود بالتحفيز « خلق بيئة مشجعة وداعمة لتطوير سياسة شبابية فعالة، بحيث يتم إشراك جميع الأطراف الفاعلة، من حكومات ومؤسسات خاصة ومجتمع مدني، في تبني هذه السياسة ودعمها»، ويهدف إلى خلق رأي عام إيجابي وبيئة داعمة تعزز جودة العملية وتكسبها التأييد المجتمعي والسياسي. إن وجود دعم واسع النطاق للسياسة الوطنية يجعل تنفيذها أكثر فاعلية ويضمن استدامتها على المدى الطويل.

ويتحقق التحفيز عبر وسائل متعددة، رفع الوعي العام حول أهمية السياسات الشبابية: إشراك الشباب أنفسهم في صياغة السياسات لضمان تمثيل تطلعاتهم، كسب تأييد صانعي القرار وأصحاب المصلحة، تسليط الضوء على القضايا الشبابية في الإعلام والنقاشات العامة، توفير حوافز اقتصادية أو اجتماعية لدعم تطبيق السياسات الشبابية.

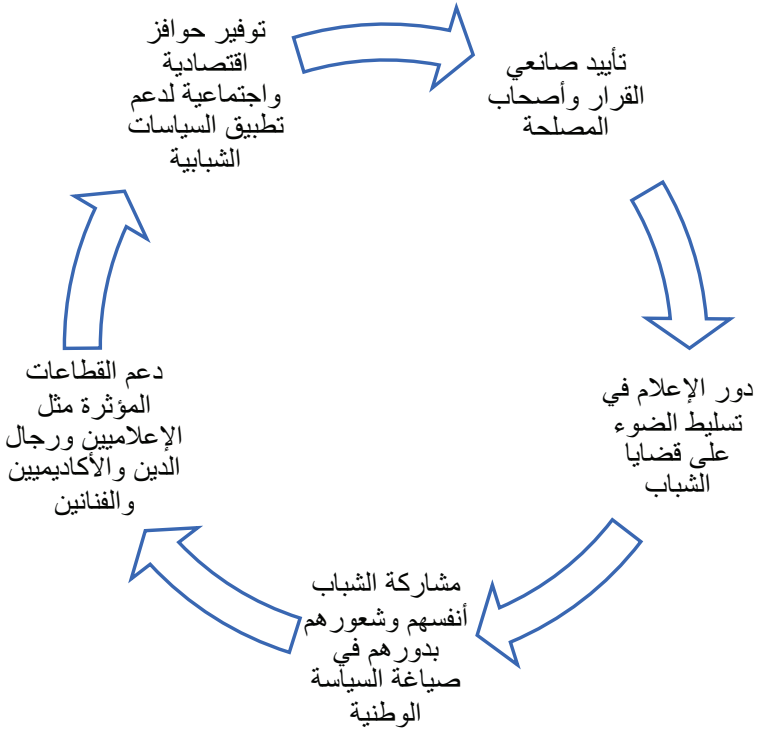

أمّا عن الأساليب والطرق المهمة لبناء البيئة المحفّزة للسياسة الوطنية وتنفيذها والاهتمام بها، وكسب التأييد العام لها، فهنالك مجالات واسعة لذلك:

- إدارة الاعتقاد- السمعة عبر الإعلام؛ تنظيم حملات إعلامية عبر التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي: نشر قصص نجاح لشباب استفادوا من السياسات السابقة؛ توعية الجمهور بأهمية الاستثمار في الشباب، إنشاء حملات ترويجية توضح الفوائد العملية للسياسات الشبابية، التعاون مع الصحفيين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، إعداد مواد إعلامية جذابة مثل الأفلام الوثائقية والبودكاست.
- الفعاليات الجماهيرية الواسعة مثل تنظيم مؤتمرات ومنتديات شبابية لاستقبال مقترحات الشباب؛ إنشاء منصات إلكترونية تمكن الشباب من التعبير عن آرائهم.
- كسب تأييد صنّاع القرار وقناعتهم؛ عقد اجتماعات منتظمة مع صانعي القرار لمناقشة السياسات الشبابية؛ إعداد دراسات وأبحاث توضح العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في الشباب؛ تقديم حوافز لصناع القرار والمؤسسات التي تدعم السياسات الشبابية.
- كسب تأييد القطاع الخاص بجدوى العملية؛ إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ تشجيع الشركات على الاستثمار في برامج الشباب من خلال الحوافز الضريبية؛ تعزيز الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لدعم المبادرات الشبابية.
- لغة الأرقام والبيانات والحقائق؛ استخدام الإحصائيات والبيانات لدعم ضرورة السياسة الشبابية؛ إجراء استطلاعات رأي لقياس مدى دعم المجتمع للسياسات الشبابية.
- تدريب الشباب على المشاركة وكسب التأييد المجتمعي: من خلال تنظيم

ورش عمل وبرامج تدريبية حول أهمية المشاركة الشبابية، إدراج مناهج تعليمية تحفز الشباب على المشاركة المجتمعية.

- المكافآت والحوافز: جوائز للشباب المشاركين في تطوير وتنفيذ السياسات؛ منح تمويلية للمشروعات الشبابية الناجحة.

ثمّة نماذج ناجحة في عملية التحفيز والعمل على خلق البيئة الحاضنة للسياسات الشبابية، صياغةً وتنفيذاً، ومن ضمن هذه النماذج

- 1.الحوار الأوروبي للشبابي حيث قوم الاتحاد الأوروبي بتنظيم حوار شبابي يتيح للشباب التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع السياسات. يتم توظيف وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعات المباشرة لتعزيز مشاركة الشباب وكسب التأييد لسياساتهم.
- 2. استراتيجية الشباب الكندية: تعتمد كندا على مزيج من الحوافز المالية والترويج الإعلامي لدعم استراتيجيات الشباب، حيث تم إطلاق استراتيجيات شبابية تشمل مشاركة الشباب في اللجان الوطنية والتشجيع على ريادة الأعمال.
- 3.:برنامج الشباب القادة في سنغافورة، تم إنشاء برامج لدعم القيادات الشابة عبر تقديم منح دراسية وفرص تدريبية، مما ساهم في بناء بيئة حاضنة لمشاركة الشباب في اتخاذ القرار.

الفصل الخامس

تصميم السياسة الوطنية للشباب

تمثّل عملية تصميم السياسة الوطنية للشباب المخرجات الرئيسية للجهود المبذولة في صياغتها، من تشكيل لجنة مسؤولة عن ذلك، وورشات العمل والدراسات وإدماج الشباب وأصحاب المصلحة والمعنيين وإطلاق نقاشات وحوارات وربما استطلاعات للوصول إلى تصورات واضحة توافقية حول أولويات الشباب والقضايا الرئيسية التي تهمهم والتحديات والمشكلات، وكيفية تفعيل دور الشباب بصورة كبيرة في التنمية الوطنية، بوصفهم القوة المجتمعية الفاعلة والمؤثرة في وضع البلاد ومستقبلها.

من المهم القول، إذاً، أنّ السياسة الوطنية تبنى بصورة منهجية وواضحة وشفافة على الخطوات السابقة، بعد أن تكتمل الصورة لدى اللجنة المكلفة بصياغتها، وبعد أن يتم استكمال المعلومات والبيانات والأراء والأفكار تكون الحصيلة هي الوثيقة التي توضّح السياسة الوطنية للشباب، ويتم تصديرها – في كثير من الأحيان- بوصفها الاستراتيجية الوطنية للشباب في الدولة، لفترة من الوقت، ربما تقتصر على عامين وربما تمتد إلى خمسة أعوام، وهو الأفضل وذلك لأنّ بناء الاستراتيجية يأخذ وقتاً كبيراً وجهداً هائلاً ويتم بعد قراءة وتحليل الواقع وكل ما يتعلّق به من المؤشرات، ويفترض أن تأخذ وقتاً كافياً للتنفيذ وتحقيق الأهداف المرسومة، المرحلية والكلية، وهي مسألة تحتاج مساحة زمنية منطقية.

تطوير السياسة الوطنية للشباب

وبالرغم من تنوّع السياسات الوطنية والاستراتيجيات بحسب كل دولة والأولويات والقضايا المتعلّقة بالشباب وكيفية تصميم وصياغة ذلك، إلّا أنّ أغلب الدول تعتمد هيكلية ومضامين رئيسية لصياغة السياسة الوطنية، تبدأ بمقدمة عن عملية الصياغة، ثم الفلسفة أو الأساس المنطقي الذي تستند إليه السياسة الوطنية، والرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية، ثم تقييم للوضع القائم والسياسات والاستراتيجيات الشبابية السابقة، ما الذي نجحت الحكومات في التعامل معها؟ وما الذي حدث خطأ؟ وما هي الفجوات؟ والدروس المستفادة من ذلك؟ وما هو الجديد من أولويات وتحديات وقضايا في هذه السياسة مختلف عما سبق بصورة مجملة وعامة.

يتم بعد ذلك تحديد الأولويات والقضايا الرئيسية التي تمّ التوافق عليها، ضمن القطاعات الرئيسية التي تهم الشباب، مثل الصحة والتعليم والتدريب والرياضة والعمل والتكنولوجيا الرقمية والأمن والسلام وغيرها من قطاعات، وما ينبثق عنها من برامج وأهداف مرحلية، وتحديد البعد المؤسسي والتنفيذي المطلوب والمسؤوليات بصورة عامة، ولاحقاً تصميم آلية الرقابة والتأكد من الجودة والتعاون والشراكة في التنفيذ لمحاور الاستراتيجية..

أولاً- المقدمة الرئيسية:

يفترض أن تتناول المقدمة مجموعة من القضايا الرئيسية؛

- ملخص لماذ السياسة الوطنية وما أهميتها والأسباب التي أدت إلى العمل عليها
- ملخص لعلاقة الارتباط بين السياسة الوطنية للشباب وسياسات الدولة الأخرى، ونظرة الدولة للشباب
- الأهداف الوطنية المنشودة من السياسة الوطنية للشباب
- كيفية العمل على السياسة الوطنية؛ القرارات المتعلقة بتشكيل اللجنة وكيفية العمل على إنجاز الوثيقة والآليات والجهود والمؤسسات التي شاركة بذلك
- مكونات السياسة الوطنية التي تم الوصول إليها، وما تتضمنه من أولويات وقضايا وخطط عمل وخارطة طريق لتنفيذ ذلك
- المرحلة التالية لما بعد إقرار السياسة الوطنية من قبل الجهات المعنية، وضمانات التنفيذ والاهتمام من قبل الحكومة أو المؤسسات المعنية بالدولة..

ثانياً- الفلسفة التي تستند إليها السياسة الوطنية للشباب

من المهم في السياسة الوطنية توضيح المنظور الفلسفي أو الوطني- السياسي الذي تنظر من خلاله الدولة لجيل الشباب، وهو المنظور الذي من المفترض أنّ السياسة الوطنية تقوم عليه بالأساس، من المفترض كذلك أن يكون قد تم استخلاصه من خلال النقاشات والحوارات الوطنية التي تمّ إجراؤها خلال عملية إعداد السياسة الوطنية، ومن هنا فإنّ الأسئلة التي من المفترض ان يجيب عليها هذا الجزء من السياسة الوطنية هي: كيف تنظر الدولة للشباب ودورهم في التنمية الوطنية والقضايا العامة للبلاد؟ ما هي القيم التي تحكم علاقة الشباب بالدولة؟ ما هي واجبات الدولة تجاه الشباب، دستورياً وقانونياً وسياسياً؟ ما هي الأبعاد الثقافية والفكرية لعلاقة الشباب بالدولة والمجتمع؟ ما هي واجبات الشباب تجاه الدولة والمجتمع؟ وما هي التحديات التاريخية التي أطّرت هذه العلاقة بصورة عامة..

من الأمثلة على تأطير الفلسفة الوطنية،

- تعتمد السياسة الوطنية للشباب في كندا على مفهوم «التنمية الإيجابية للشباب»، الذي يركز على تعزيز القدرات الشخصية والمجتمعية للشباب لضمان مشاركتهم الفعالة في الاقتصاد والمجتمع.
- في ألمانيا، يتم ربط سياسة الشباب بالأهداف الوطنية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مما يمكن الشباب من الإسهام في النمو الاقتصاد

ومن الممكن أن تتضمن الفلسفة المواد الدستورية المتعلّقة بالشباب وواجباتهم وحقوقهم تجاه الدولة، وأن تتضمن بعض الاقتباسات لشخصيات تاريخية وسياسية معنية، مثل القيادات والخطابات الرسمية المعنية بموضوع الشباب والتركيز على دورهم في التنمية الوطنية؛ وفي هذا السياق هنالك خياران أمام واضعي السياسة

الوطنية، إمّا أن يُضمّنوا السياسة الوطنية للمراجع والوثائق الرئيسية، محلياً، إقليمياً ودولياً التي تعتبر مرجعية في صياغة السياسة، أو أن يتم إفراد بناء خاص بها، يأتي بعد الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية، لكن في حال كان القرار بأن تكون هذه الوثائق جزء من الفلسفة الوطنية، وهو الذي يفضّله واضعو هذا الدليل، فمن الضروري أن يتم «تحبيك» وتطعيم مفهوم الفلسفة الوطنية بمضامين من تلك الوثائق والقرارات؛ لأنّها في المحصلة تعكس جزءاً من الفلسفة الوطنية ومنظور الدولة لجيل الشباب والمعايير التي تحكم ذلك، مثل الدستور، الوثائق الوطنية الأخرى بخاصة المتعلقة بالتنمية البشرية، القوانين المعنية بالشباب، السياسات القطاعية المعنية بالشباب، وثائق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المعنية بالشباب (مثل القرار 2250 بشأن الشباب والأمن والسلم، والقرارات الأخرى المتعلقة به وبتنفيذه)، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب 2030، وبرنامج العمل العالمي للشباب (الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة)، الاستراتيجية العربية للشباب والأمن والسلم.

ثالثاً- الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية

تعتبر الرؤية، الرسالة، والهدف الاستراتيجي من العناصر الأساسية التي تُوجّه السياسات الوطنية للشباب. تلعب هذه المكونات دورًا محوريًا في تحديد الاتجاهات والسياسات التي تسعى إلى تحسين حياة الشباب وضمان مشاركتهم الفعّالة في المجتمع.

الرؤية هي التصور العام والطويل الأجل لما يرغب المجتمع أو الحكومة في تحقيقه في المستقبل فيما يتعلق بالشباب. هي ليست مجرد هدف، بل هي الصورة المثالية لما يجب أن يكون عليه المستقبل للشباب. وتتسم الرؤية بخصائص رئيسية: فهي تركز على المستقبل البعيد، وتُعبّر عن طموحات المجتمع وتطلعاته، وتكون محفّزة وملهمة.

مثال:

الولايات المتحدة الأمريكية: الرؤية في سياسة الشباب الأمريكية هي "خلق مجتمع يتمكن فيه الشباب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة في بيئة آمنة وصحية، مع تمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والاقتصادية". هذه الرؤية تركز على التطور المستدام والتمكين الشامل للشباب.

ماليزيا؛ إن إنشاء قوة شبابية ماليزية شاملة ومتناغمة، مشبعة بقيم روحية وأخلاقية قوية، تتحلى بالمسؤولية والاستقلالية والوطنية، يخدم كحافز للتنمية والرخاء للأمة وذلك انسجاماً مع رؤية البلاد 2020.

جنوب أفريقيا؛ تبقى رؤية السياسة 2009-2014 منسجمة مع ما ورد في إطار التنمية للسياسة الوطنية للشباب 2002، وعلى النحو التالي " تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة للشباب، وهي تنبع من إدراك لتاريخية الخلل وعدم التوازن الحالي والحقائق الراهنة. من أجل مجتمع غير متحيز حنسياً، وغير عنصري لجنوب أفريقيا ديمقراطية. يتمتع فيها الشباب ومنظماتهم بالمساهمة في كامل إمكانياتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحياة، بل أيضاً الاعتراف وتطوير مسؤولياته لبناء حياة أفضل للجميع.

أمّا الرسالة فترتبط بالسبب وراء تصميم السياسة الوطنية للشباب، أي أنها تجيب على سؤال "لماذا تم وضع هذه السياسة؟". هي تحديد للغرض الأساسي والمباشر الذي تسعى السياسة لتحقيقه وتوضّح ما الذي يدفع الحكومة أو الجهات المعنية إلى إطلاق هذه السياسة. وتتمثل الخصائص الرئيسية للرسالة: بتوضح الهدف من وجود السياسة، وتركز على الأسباب التي تجعل هذه السياسة ضرورية في الوقت الراهن، وترتبط بالقضايا المحددة التي تتطلب التدخل.

النرويج: في سياسة الشباب النرويجية، الرسالة هي "تعزيز الفرص التعليمية والمهنية للشباب، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة حول مستقبلهم". هذه الرسالة تُوضّح الحاجة إلى دعم الشباب في مرحلة حياتهم التي ينتقلون فيها من التعليم إلى العمل، مما يجعل السياسة ضرورية لتلبية هذه الاحتياجات.

فيما يتعلّق بالهدف الاستراتيجي فهو يحدد الأولويات العليا التي تسعى السياسة الوطنية لتحقيقها. يتضمن مجموعة من الأهداف المترابطة التي تسعى إلى تحويل الرؤية إلى واقع، ويرتبط عادة بالأولوية الكبرى المتعلّقة بالشباب إما على صعيد

منظور الدولة لهم، أو المجالات الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، سواء التعليم أو العمل أو الصناعة أو الهوية الوطنية، أو مرتبط بالتحديات الكبرى التي تواجه الدولة وجيل الشباب، مثل الدول التي تعاني من حروب داخلية ونزوح وغياب الاستقرار وضعف الهوية الوطنية والانتماء مثلاً، يمكن أن يرتبط الهدف الاستراتيجي ببناء الهوية الوطنية لدى جيل الشباب، أو بدور الشباب في الأمن والسلم بصورة عامة..

كندا: الهدف الاستراتيجي الأكبر في سياسة الشباب الكندية هو "تمكين الشباب من الوصول إلى التعليم العالي والتدريب المهني، وزيادة مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية". هذا الهدف يحدد الأولوية الرئيسية التي تعمل السياسة الوطنية على تحقيقها: تمكين الشباب من تحسين فرصهم التعليمية والمهنية وتعزيز مشاركتهم في المجتمع.

في كينيا وضعت الغاية من السياسة الوطنية للشباب على النحو التالي: تشجيع الشباب على المشاركة في العمليات الديمقراطية وكذلك في المجتمع المحلي والشؤون المدنية والتأكد من أن برامج الشباب تتمحور حول الشباب ومشاركتهم في جنوب أفريقيا: تصبو السياسة الوطنية للشباب 2009-2014 إلى تعزيز قدرات الشباب من خلال تلبية احتياجاتهم، وتعزيز النتائج الإيجابية، وتوفير حزمة متكاملة من التنسيق والخدمات والفرص، والدعم اللازم لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، ولا سيما الشباب المتواجد خارج النظام الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

التكامل بين الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية

رابعاً- مراجعة تاريخية للسياسة الوطنية للشباب والاستراتيجيات السابقة

من المفيد، وربما الضروري، أن تكون هنالك مراجعة للسياقات التاريخية وتطور السياسة الوطنية والمؤسسات القائمة عليها والقوانين المتعلقة بالشباب، والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة بالشباب وتحولاتها، ثم تقييم الاستراتيجيات الوطنية السابقة فيما تم إنجازه وما لم تتمكن الحكومات من معالجته والتحول في نمط التحديات والفرص ومصادر التهديد وأدوار الشباب. وتكمن أهمية مراجعة السياقات التاريخية وتقييم السياسات السابقة في:

- التعلم من التجارب السابقة: المراجعة التاريخية للسياسات السابقة تتيح فحص ما تم إنجازه وما لم يتم، وتوفير دروس مستفادة تساعد في تجنب الأخطاء السابقة. من خلال تقييم الاستراتيجيات السابقة، يمكن للمسؤولين أن يعيدوا النظر في الأساليب التي كانت فعّالة أو غير فعّالة في تحقيق الأهداف.

- فهم السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية: تطور السياسات يتأثر بشكل كبير بالسياقات المحلية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من خلال دراسة هذه السياقات التاريخية، يمكن فهم كيفية تأثير البيئة المحيطة على النتائج الملموسة للسياسات.

- تعزيز المؤسسات المعنية: إذا كانت المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات غير فعّالة أو غير متكاملة، فإن المراجعة التاريخية تساعد في تحديد هذه النقاط وتحقيق التطوير المؤسسي لتحسين الأداء في المستقبل.
- لضمان تطوير السياسة الوطنية للشباب، يمكن تعزيز هذه الفكرة من خلال النظر في الممارسات الفضلى والنماذج الشبيهة في دول متقدمة. إليك كيفية بناء الهيكلية بشكل أفضل:

أما على صعيد تقييم ومراجعة السياسات والاستراتيجيات – الوطنية للشباب- السابقة، فمن الضروري توظيف منهجية موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية لتحديد ما هي الجوانب التي حدث فيها تقدم أو إنجازات وما هي الجوانب التي لم يحدث فيها ذلك.

مثال تدريبي؛ إذا كان من الأولويات الرئيسية في السياسة الوطنية للشباب بدولةٍ ما، على سبيل المثال، تعزيز مشاركة الشباب في دوائر القرار السياسي، فإنّ قياس مستوى التقدم بتحقيق هذه الأولوية يتم عبر المؤشرات الرقمية، مثلاً عدد الشباب في مجلس النواب، في الحكومة، في الدوائر السياسية العليا، التشريعات المتعلقة بتمكين الشباب سياسياً، دور الشباب في الأحزاب السياسية، ويمكن القول بأنّ نسبتهم في البداية كانت 20%، لكن نتيجة لتطبيق السياسة الوطنية

حينها ارتفعت إلى 30%، مما يساعد على تحديد نسبة معينة أو هدف مرحلي جديد بهذا السياق يمكن الوصول إليه من ضمن الأولويات التي تمّ تحديدها.

- النموذج الفنلندي: فنلندا تعد نموذجًا رائعًا في تطوير سياسات وطنية للشباب، حيث تشمل استراتيجيات شاملة للتعليم، التدريب المهني، الصحة النفسية، ومشاركة الشباب في اتخاذ القرارات، وتتضمن استراتيجياتهم مراجعة دائمة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية وتقييم سنوي لنتائج السياسات.
- النموذج الكندي: تتبنى الحكومة سياسة شاملة تدعم التنقل الاجتماعي والاقتصادي للشباب من خلال توفير فرص تدريبية وتدعيم ثقافة الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. كما يتم تقييم استراتيجيات الشباب بانتظام لتحسين الأداء.

خامساً- قراءة تحليلية في واقع الشباب؛ القضايا، التحديات والأولويات

هذا الجزء من السياسة الشبابية يمكن أن يكون مستقلاً أو أن يكون مندمجاً في الأولويات والقضايا في الاقسام التالية من السياسة أو الاستراتيجية، ويمكن أن يكون هذا الجزء بمثابة ما يسمى "التقرير الأساس" Pace Line Report ، وهو بمثابة ثيقة تحليلية تُعد في المراحل الأولى من تصميم أي سياسة وطنية أو استراتيجية تنموية، ويُستخدم كمرجع أساسي لتحديد الوضع الراهن، التحديات، والفرص المتاحة قبل وضع الأهداف والخطط التنفيذية.

على الأغلب يكون التقرير الأساس بمثابة دراسة تمهيدية تعتمد على البيانات والإحصائيات لتوفير رؤية واضحة حول:

- - الواقع الحالي للشباب: يتضمن الإحصائيات السكانية، معدلات البطالة، مستويات التعليم، التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

- المؤسسات والسياسات القائمة: تحليل الهياكل المؤسسية والقوانين الحالية ذات الصلة بالشباب.
- مراجعة الاستراتيجيات السابقة: تقييم مدى نجاح أو فشل الاستراتيجيات الوطنية السابقة، ولماذا.
- تحليل الفجوات: تحديد الفجوات في السياسات والخدمات المقدمة للشباب، والمجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تدخلات جديدة.
- المقارنات الدولية: تحليل سياسات الشباب في دول أخرى للاستفادة من أفضل الممارسات.

ويتضمن – في العادة- التقرير الأساس مجموعة من البيانات والأرقام والمعلومات المتنوعة، بما يمهّد الطريق لترسيم الأولويات وتحديد القضايا الرئيسية التي ستركز عليها السياسة الوطنية للشباب، ومن هذه المكونات؛ التحليل الديموغرافي: حجم الشباب، الفئات العمرية، التوزيع الجغرافي، الوضع الاجتماعي والاقتصادي: معدلات التعليم، التوظيف، المشاركة المدنية، الصحة، الإطار القانوني والمؤسسي: القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالشباب، التحديات والفرص: المعوقات التي تواجه الشباب والفرص المتاحة للنهوض بأوضاعهم، التوصيات الأولية: بناءً على التحليل، يتم اقتراح توجهات مبدئية للسياسة الوطنية للشباب.

تحليل شامل لوضع الشباب في دولةٍ ما

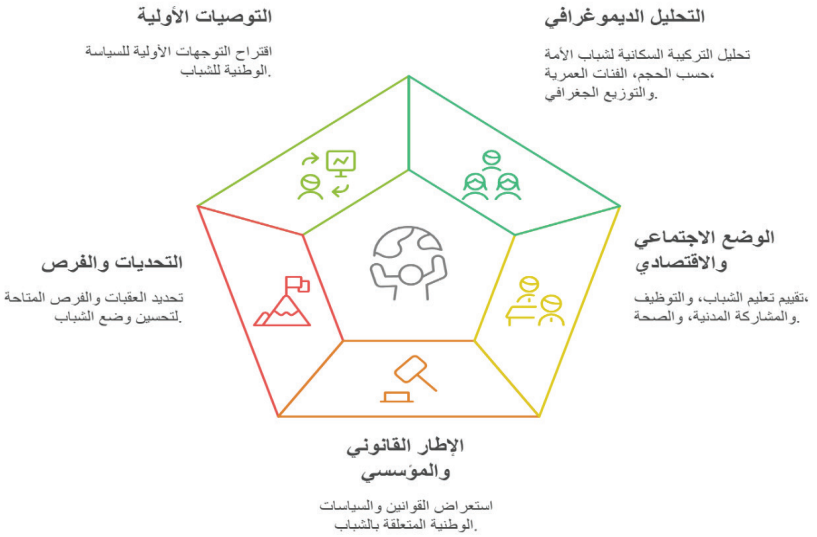

يُساعد التقرير الأساس واضعي السياسات في فهم الوضع الراهن قبل اقتراح التدخلات، ويُعتبر مرجعًا أساسيًا يُبنى عليه الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، ويساهم بدرجة كبيرة في تحديد الأولويات: بناءً على تحليل الفجوات، يتم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخل فوري، كما أنّه يمثّل ركيزةً أساسية في قياس الأثر لاحقًا: فبعد تنفيذ السياسة، يمكن مقارنة نتائج التقدم بمؤشرات التقرير الأساس لمعرفة مدى النجاح.

أمثلة من تقارير أساس دولية

- في الاتحاد الأوروبي، يتم إعداد «Youth Monitor Reports» لتقييم وضع الشباب قبل تطوير أي استراتيجية جديدة.
- في كندا، تم إعداد تقرير أساس قبل إطلاق «Canada's Youth Policy 2019»، والذي شمل تحليلاً شاملاً لمشاركة الشباب في الاقتصاد والسياسة

يتم بناء التقرير الأساس من خلال منهجيات متكاملة ومتعددة، في العادة، فعلى صعيد الأرقام والبيانات والمعلومات المتعلّقة بأوضاع الشباب، فإنّ ذلك يكون من خلال المراجعة المكتبية Desk Review ، والاستعانة بالشركاء والوزارات الأخرى والمؤسسات الدولية واستطلاعات الرأي للوصول إلى المعلومات والبيانات الدقيقة، ومن المهم أن يتم تعزيزه بتقنيات أخرى، مثل المقابلات الشخصية مع العديد من المسؤولين والمعنيين بالشباب في القطاعات المختلفة والمتنوعة، وبجلسات التركيز مع شرائح شبابية متنوعة ومتعددة، ومع المؤسسات المعنية بالشباب، كذلك من خلال إجراء الاستطلاعات والمسوحات وتدشين منصات الكترونية تساعد على الوصول إلى أكبر عدد من الشباب لتحليل متغيرات مثل؛ تحديد التحديات والفجوات في السياسات الوطنية والأولويات وواقع الشباب في العديد من المواقع الجغرافية والتجمعات والفئات المتنوعة.

سادساً- محاور السياسة الوطنية؛ الأولويات والقضايا والقطاعات

يمثّل هذا الجزء بيت القصيد من السياسة أو الاستراتيجية الوطنية المعنية بالشباب، وهو بمثابة ثمرة ونتيجة لكل المرحلة السابقة، سواء على صعيد التخطيط والإعداد والتحضير واللقاءات والحوارات أو على صعيد ما سبقه من أقسام من السياسة الوطنية (الفلسفة الوطنية للشباب+ الرؤية والرسالة والأهداف+ المراجعة

التاريخية وتقييم الخطط السابقة+ التقرير الأساس)، فكل ما سبق من المفترض أن ينعكس في هذا الجزء من السياسة الوطنية، من خلال تحديد الأولويات والقضايا والقطاعات ذات الأهمية أولاً، وما المطلوب إنجازه والقيام به ثانياً، وكيف يمكن أن تحقيق ذلك ثالثاً، وكيف يمكن أن نقيّم الإنجاز رابعاً.

دورة تطوير السياسة الوطنية للشباب

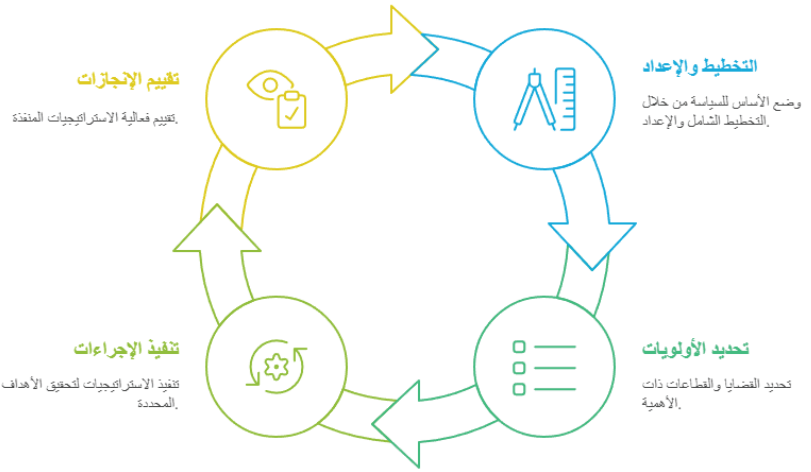

تمثّل الأولويات المجالات الجوهرية التي تركز عليها السياسة الوطنية للشباب لتحقيق التأثير المستدام. يتم اختيار هذه القضايا بناءً على تحليل معمّق للواقع الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي، إضافة إلى التحديات والفرص التي يواجهها الشباب في الدولة ،ويتم ترتيب الأولويات بناءً على معايير موضوعية؛ من خلال

المفاضلة بين القضايا بناءً على المعايير التالية:

- مدى التأثير: هل تؤثر القضية على نسبة كبيرة من الشباب؟
- الإلحاح: هل هي مشكلة تحتاج إلى تدخل عاجل؟
- الإمكانية: هل هناك موارد كافية لمعالجتها؟
- التوافق مع الأهداف الوطنية والدولية: هل تتماشى مع خطط التنمية المستدامة أو الاستراتيجيات الوطنية الكبرى؟

نموذج لأولويات السياسة الوطنية للشباب في كندا

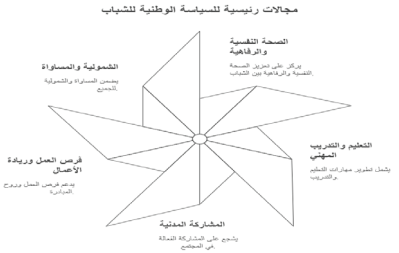

نموذج على المحاور التي حددتها ستراتيجية الشباب الأوروبية 2019-2027

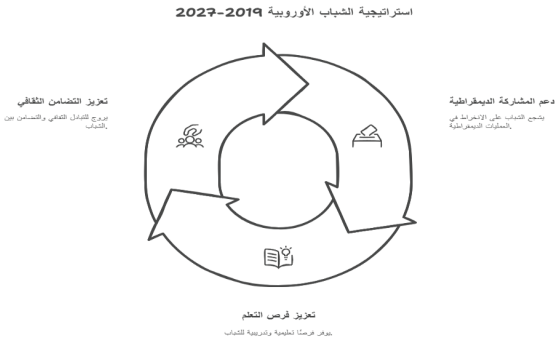

لا يقتصر البند المتعلّق بالأولويات على التعريف بها أو ذكرها، لكن ضمن هذا البند من الضروري الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا تمّ اختيار هذه الأولوية؟ ما هي التحديات التي تواجه الشباب في هذا المجال؟ ما هي الفرص المتاحة؟ ما هي الأهداف الفرعية التي من الضروري تحقيقها في هذا المجال وكيف يمكن أن يتم ذلك؟ وما هي المؤشرات التي يمكن قياسها في هذا المجال؟

مثال تطبيقي

أولوية: تعزيز فرص العمل للشباب

الهدف 1: تطوير برامج التدريب المهني وفقًا لاحتياجات سوق العمل.

الهدف 2: دعم ريادة الأعمال بين الشباب عبر الحوافز المالية والتوجيه.

الهدف 3: تحسين بيئة العمل لتكون أكثر شمولية للشباب.

3. وضع البرامج والسياسات التنفيذية لتحقيق الأهداف

برامج تدريبية: مثل الدورات المهنية والشهادات المعترف بها دوليًا.

مبادرات دعم ريادة الأعمال: مثل التمويل الأولي والإرشاد.

سياسات تحفيزية: مثل إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف الشباب.

لموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف: مثل المتطلبات المالية والبنية التحتية والموارد البشرية

من المفيد في هذا السياق أن نتناول بعض النماذج على أولوية السياسة الوطنية للشباب في العديد من الدول لنأخذ فكرة عن التنوع في تحديد الأولويات والأهداف الفرعية والمؤشرات المرتبطة بتحقيق ذلك:

نموذج (1) السياسة الوطنية للشباب في ألمانيا 2015-2025، وقد حددت الأولويات الرئيسية والأهداف الفرعية والمؤشرات على النحو التالي:

1 - التعليم والتدريب المهني؛ الهدف: تحسين فرص الشباب في الحصول على تعليم عالي الجودة. الأهداف الفرعية: تعزيز نظام التعليم المزدوج. توسيع برامج التدريب المهني في القطاعات الحديثة. البرامج التنفيذية: برنامج «مستقبل المهارات» لدعم تطوير مهارات الشباب وفقًا لاحتياجات سوق العمل. المؤشرات: نسبة الشباب الملتحقين بالتعليم المزدوج، معدل التوظيف بعد التخرج.

2 - التوظيف وريادة الأعمال؛ الهدف: زيادة فرص العمل اللائق للشباب. الأهداف الفرعية: دعم رواد الأعمال الشباب.، تطوير برامج التدريب الوظيفي المستمر. البرامج التنفيذية: حوافز مالية للشركات التي توفر فرص عمل للشباب، إنشاء مراكز دعم لريادة الأعمال الشبابية. المؤشرات: عدد الشركات الناشئة التي يديرها الشباب، معدل توظيف الشباب في القطاعات الناشئة.

3 - المشاركة السياسية والمجتمعية؛ الهدف: تعزيز دور الشباب في الحياة العامة. الأهداف الفرعية: زيادة تمثيل الشباب في الهيئات الاستشارية، توسيع فرص التطوع والمشاركة المجتمعية. البرامج التنفيذية: برنامج «قادة الغد» لتدريب الشباب على العمل السياسي، تمويل مبادرات مجتمعية يقودها الشباب. المؤشرات: عدد الشباب المشاركين في المجالس المحلية، نسبة الشباب المنخرطين في العمل التطوعي.

4 - الصحة والرفاهية؛ الهدف: تحسين الصحة الجسدية والنفسية للشباب. الأهداف الفرعية: تعزيز برامج الصحة النفسية، توفير خدمات رعاية صحية ملائمة للشباب. البرامج التنفيذية: حملات توعية بالصحة النفسية، برامج رياضية وتعزيز اللياقة البدنية. المؤشرات: معدلات الاضطرابات النفسية بين

الشباب، نسبة المشاركة في الأنشطة الصحية والرياضية.

5 - تعزيز الاندماج الاجتماعي ومكافحة التمييز. البرامج: تنظيم فعاليات ثقافية لتعزيز التفاهم بين الثقافات، تقديم برامج دعم للشباب من خلفيات مهاجرة، الاستدامة والبيئة

6 - زيادة وعي الشباب بقضايا البيئة والاستدامة. البرامج: تنظيم حملات تنظيف المناطق العامة. تقديم ورش عمل حول الطاقة المتجددة.

نموذج (2) اليابان؛ السياسة الوطنية للشباب في اليابان (2020-2025)، وقد حددت الأولويات الرئيسية على النحو التالي:

1. التعليم وتعزيز الابتكار؛ الهدف: دعم التعليم التكنولوجي والابتكار لدى الشباب، الأهداف الفرعية: توسيع نطاق برامج الذكاء الاصطناعي والروبوتات في المدارس والجامعات، تعزيز مهارات البحث والتطوير بين الشباب. البرامج التنفيذية: برنامج «جيل المستقبل التكنولوجي» لتعزيز الابتكار في المدارس، تقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين في التكنولوجيا. المؤشرات: نسبة الخريجين العاملين في القطاعات التكنولوجية، عدد براءات الاختراع المقدمة من الشباب.
2. التوظيف والاستقرار المهني؛ الهدف: تحسين فرص العمل للشباب وتعزيز بيئة عمل مرنة. الأهداف الفرعية: تطوير سياسات توظيف تضمن المساواة في الفرص، دعم العمل المستقل وريادة الأعمال. البرامج التنفيذية: برنامج «وظائف المستقبل» للتوجيه المهني والتوظيف، تقديم حوافز مالية للشركات التي توظف الشباب. المؤشرات: معدل توظيف الشباب بعد التخرج، عدد الشركات الناشئة التي يديرها شباب.
3. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة المدنية والمجتمعية. الأهداف الفرعية:

تحفيز الشباب على الانخراط في الأنشطة المجتمعية والعمل التطوعي، توفير برامج القيادة وتنمية المهارات القيادية. البرامج التنفيذية: إنشاء برامج تدريبية للقيادة المجتمعية، تنظيم فعاليات لتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية بين الشباب. المؤشرات: نسبة الشباب الذين يشاركون في الأنشطة التطوعية، عدد البرامج التي تدعم مشاركة الشباب في صنع القرار المجتمعي.

4. تعزيز رفاهية الشباب وتحسين صحتهم النفسية؛ الأهداف الفرعية: زيادة الوعي بالصحة النفسية بين الشباب.، تحسين الوصول إلى الدعم النفسي والإرشادي. البرامج التنفيذية: حملات توعية بالصحة النفسية في المدارس والجامعات، توفير استشارات نفسية مجانية في المرافق العامة. المؤشرات: عدد الشباب الذين يستفيدون من الخدمات النفسية، انخفاض مستويات القلق والاكتئاب بين الشباب.
5. دعم الشباب في مجالات الثقافة والفنون. الأهداف الفرعية: تعزيز الأنشطة الثقافية والفنية التي تدعم إبداع الشباب، تطوير منصات ثقافية تساعد على التعبير الفني. البرامج التنفيذية: مسابقات وبرامج تدريبية في الفنون والموسيقى. المؤشرات: عدد الفعاليات الثقافية والفنية التي يشارك فيها الشباب.
6. تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة البيئية والتنمية المستدامة. الأهداف الفرعية: تشجيع المبادرات البيئية التي يقودها الشباب، تحسين وعي الشباب بالقضايا البيئية. البرامج التنفيذية: تنظيم حملات توعية بيئية، مشاريع بيئية للشباب. المؤشرات: عدد المبادرات البيئية التي يشارك فيها الشباب، والمشاريع التي تساهم في الحفاظ على البيئة.

7. تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشباب. الأهداف الفرعية: دعم الشباب من الفئات الضعيفة والمهمشة.، ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب في كافة المجالات، البرامج التنفيذية: برامج دمج الشباب من ذوي الإعاقة في المجتمع، منح للطلاب من الفئات الأقل حظًا. المؤشرات: مستوى المساواة في الفرص بين الشباب من مختلف الفئات الاجتماعية.

وقد تم تحديد فترة تنفيذ السياسة الوطنية للشباب لفترات الزمنية والمرحلة التنفيذية: المرحلة الأولى (2020-2022) إطلاق برامج التدريب في مجالات STEM.، توسيع فرص التوظيف ودعم ريادة الأعمال، تعزيز حملات التوعية بالصحة النفسية. المرحلة الثانية (2022-2024)، تنفيذ مشاريع بيئية وريادية يشرف عليها الشباب، تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات والمجالس الشبابية. المرحلة الثالثة (2024-2025):، تقييم نتائج البرامج وتوسيع نطاق المشاريع الناجحة، استدامة الدعم النفسي ومشاركة الشباب في التنمية المستدامة.

نموذج (3) فنلندا، لسياسة الوطنية للشباب في فنلندا (2012-2016)، حددت أولويات رئيسية:

1. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الديمقراطية والاجتماعية؛ البرامج، إنشاء مجالس شبابية محلية، تنظيم حملات توعية حول حقوق وواجبات المواطن.
2. تحسين رفاهية الشباب من خلال دعم صحتهم النفسية والجسدية، البرامج: توفير خدمات استشارية في مجال الصحة النفسية، تنظيم حملات توعية حول نمط الحياة الصحي.
3. ضمان حصول الشباب على تعليم عالي الجودة وتدريب مهني مناسب. البرامج: تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، تقديم دعم مالي وتقني للمشاريع الريادية التي يقودها الشباب.

4. زيادة فرص العمل للشباب وتعزيز روح المبادرة لديهم. البرامج: تنظيم ورش عمل تدريبية في مجال ريادة الأعمال، تقديم دعم مالي وتقني للمشاريع الريادية التي يقودها الشباب.
5. تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة التمييز ضد الشباب. البرامج: تقديم دعم خاص للشباب من خلفيات مهاجرة، تنظيم حملات توعية حول التنوع والشمولية.

نموذج (4) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن (2018-2023) وقد تضمنت سبعة محاور رئيسية

1. تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني ليواكب احتياجات سوق العمل. الأهداف الفرعية: تحسين نوعية التعليم الفني، توفير برامج تدريبية متخصصة في المجالات المستقبلية. البرامج التنفيذية: شراكات مع القطاع الخاص، برنامج تدريب للشباب في المهن المختلفة. المؤشرات: زيادة عدد الشباب المتدربين في المجالات التقنية والفنية.
2. توفير فرص عمل للشباب ودعم ريادة الأعمال. الأهداف الفرعية: تحسين فرص العمل في القطاع الخاص، دعم المشاريع الريادية من خلال توفير التدريب والتمويل. البرامج التنفيذية: برنامج لدعم المشاريع الصغيرة، إطلاق برامج تدريب لرواد الأعمال. المؤشرات: نسبة المشاريع الريادية التي أسسها شباب، وعدد الوظائف التي تم توفيرها>
3. تعزيز المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة السياسية والاجتماعية. الأهداف الفرعية: دعم الشباب للانخراط في الأحزاب السياسية، تعزيز مهارات القيادة والمشاركة المجتمعية. البرامج التنفيذية: برامج تدريبية لتعريف الشباب بالعمليات السياسية، إنشاء مجالس شبابية. المؤشرات: نسبة الشباب

المشاركين في الانتخابات، عدد المجالس الشبابية المستحدثة.

4. تحسين رفاهية الشباب وصحتهم النفسية. الأهداف الفرعية: دعم برامج التوعية بالصحة النفسية، توفير استشارات نفسية للمراهقين والشباب. البرامج التنفيذية: حملات توعية بالصحة النفسية، دعم خدمات الاستشارات النفسية. المؤشرات: زيادة عدد الشباب المستفيدين من خدمات الدعم النفسي.
5. دعم الشباب في مجالات الثقافة والفنون. الأهداف الفرعية: تعزيز الأنشطة الثقافية والفنية التي تدعم إبداع الشباب، تطوير منصات ثقافية تساعد على التعبير الفني. البرامج التنفيذية: مسابقات وبرامج تدريبية في الفنون والموسيقى. المؤشرات: عدد الفعاليات الثقافية والفنية التي يشارك فيها الشباب.
6. تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة البيئية والتنمية المستدامة.الأهداف الفرعية: تشجيع المبادرات البيئية التي يقودها الشباب، تحسين وعي الشباب بالقضايا البيئية. البرامج التنفيذية: تنظيم حملات توعية بيئية، مشاريع بيئية للشباب.

المؤشرات: عدد المبادرات البيئية التي يشارك فيها الشباب، والمشاريع التي تساهم في الحفاظ على البيئة.

تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشباب. الأهداف الفرعية: دعم الشباب من الفئات الضعيفة والمهمشة. ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب في كافة المجالات. البرامج التنفيذية: برامج دمج الشباب من ذوي الإعاقة في المجتمع، منح للطلاب من الفئات الأقل حظًا. المؤشرات: مستوى المساواة في الفرص بين الشباب من

مختلف الفئات الاجتماعية.

من الضروري في هذا المجال الإشارة إلى ملاحظات مهمة ورئيسية في عملية صياغة الأولويات والقضايا في تصميم وبناء السياسة الوطنية للشباب:

- أن تكون الأهداف والأولويات محددة واقعية يمكن العمل بها، بطريقة واضحة، ومرتبطة بأهداف فرعية، وبفترات زمنية ومؤشرات للقياس، وبرامج عملية لتحقيق ذلك،
- أن تنبني الأولويات بالمؤشرات الواقعية الراهنة، لتحديد ما المطلوب تحقيقه وكيف يمكن ذلك ومتى ومعيار الإنجاز أو النجاح؟
- أن ترتبط الأولويات بصورة متكاملة مع الخطط التنموية الأخرى، وفي مواجهة المشكلات التي يعاني منها الشباب بصورة ملحة، وأن يكون وزن الأولويات وحجمها متناسق مع تلك المعايير، فإذا كانت المشكلة الرئيسية أو الكبيرة التي يعاني منها الشباب، على سبيل المثال، هي مشكلة البطالة، فإنّ الأولويات من الضروري أن تترجم سواء من خلال تصوّر أكثر وضوحاً لمشكلة البطالة وأسبابها والخيارات المقترحة لعلاجها، وتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية بناءً على ذلك، فيما يتعلّق مثلاً ببرنامج التعليم المهني، تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل، والتركيز على الأسواق الممكنة والمهارات المطلوبة فيها، وتأطير سياسات العمل والخدمات والفرص التي من الممكن أن تقدم للشباب في هذا المجال، ومعايير تحقيق العدالة الاجتماعية والتساوي في فرص العمل.. الخ.

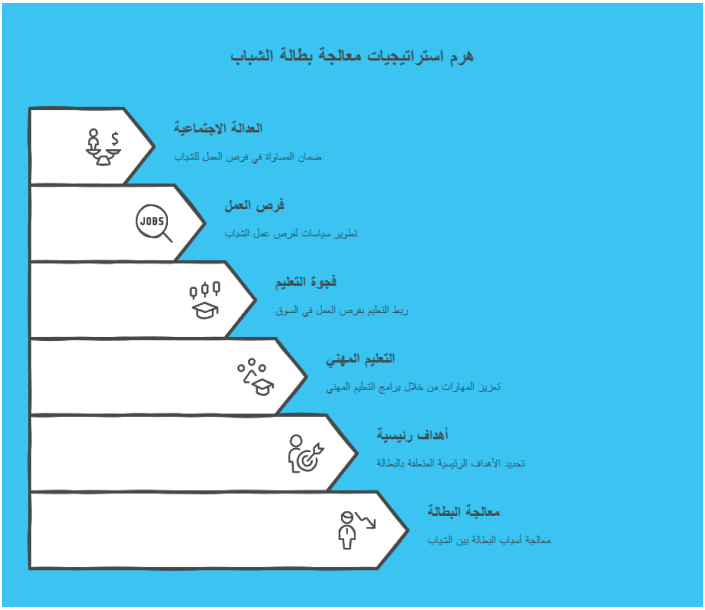

- أن يرتبط تأطير الأولويات والأهداف بجهود متكاملة وبمبدأ عمل «الفريق»، فعند الحديث مثلاً عن أولوية تطوير التعليم ليكون تعليماً عصرياً ومتطوراً، فمن الضروري أن ينطلق ذلك من الواقع الحالي للتعليم، ومؤشراته أولاً، ثم الحوار والنقاش مع الوزارات المعنية، مثل التربية والتعليم والتعليم العالي، وربما من الجامعات، ومن القطاع الخاص، والخبراء وأصحاب المصلحة والمعلمين في الميدان وأن تتم الاستعانة بنتائج الجلسات المركزة والحوارات التي جرت خلال إعداد السياسة، وذلك كلّه من أجل تعريف الأهداف المطلوب تحقيقها خلال المدة التي تشملها السياسة الوطنية، وتأطير الأهداف الفرعية والمرحلية، وتصميم مؤشرات لقياس ذلك، وهو ما يستدعي عملاً مشتركاً ودقيقاً بين العديد من الجهات والأطراف على هذه الأولوية.

- أن لا يكون هنالك تضارب أو تناقض بين الأولويات والأهداف المرسومة في السياسة الوطنية للشباب مع خطط وطنية، مثلاً أن يكون اتجاه الاستراتيجية الوطنية للتعليم في مجال معين والأرقام المرصودة والمؤشرات الموضوعة تختلف عما هو موجود في السياسة الوطنية للشباب، فمثل هذه التناقضات أو الفجوات تؤدي إلى تشتيت الجهود والتباين أو التضارب بعمل المؤسسات المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

- أن تتأسس السياسة الوطنية للشباب على المؤشرات الواقعية من جهة لكنّها تستشرف المستقبل من جهةٍ ثانية، فإذا كانت هنالك مشكلة بطالة وكان سوق العمل المحلي مرتبط بمشكلات معينة، لكن المستقبل يشير إلى مجالات مختلفة وجديدة في سوق العمل وتراجع مجالات معينة، فإنّ أهداف السياسة الوطنية من الضروري أن تتجه نحو الآفاق المستقبلية وما تتيحه من إمكانيات وما تتطلبه من

مهارات وتدريبات، مثلما هي الحال اليوم في الثورة التكنولوجية والذكاء الصناعي؛ فمن الضروري أن تواكب السياسة الوطنية بأهدافها وبرامجها وخططها التطورات والتحولات القائمة بخاصة فيما يتعلّق بالتدريب والمهارات المطلوبة.

- أن تتحدد وترتبط الأولويات والأهداف بصورة منهجية ودقيقة ومحسوبة بالموارد الممكنة والمتاحة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية أو مالية، وأن تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمحددات الواقعية، من هنا تأتي أهمية تحديد الموازنات المالية التقديرية لتحقيق الأولويات والأهداف المرصودة، حتى لا تكون غير ممكنة التطبيق.

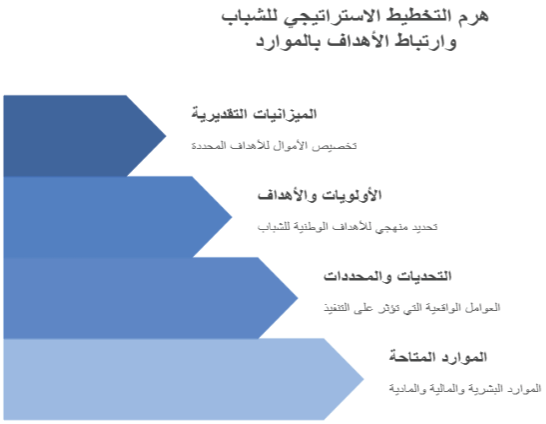

- أن تأخذ الأولويات بمبدأ الشمولية في تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية، وأن تلتزم بمبدأ «لا نترك أحد خلفنآ» Leave No One Behind – LNOB ، وهو ما يستدعي أن يتم النظر إلى العديد من الفئات والشرائح في العديد من المجتمعات بدرجة عالية من الاهتمام، مثل ذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي والشباب والشابات في البيئات التي تتعرض للتهميش والخطر، ومبدأ الحماية الاجتماعية لمن يتعرضون

للعنف، ومساعدة الشباب الذين انحرفوا نحو المخدرات أو الجريمة أو الإرهاب.. الخ.

مراعاة الاختلاف والتباين بين الشباب في أهداف السياسة الوطنية

الفصل السادس

الخطة التنفيذية

The Action Plan

الخطة التنفيذية هي أجندة العمل أو خارطة الطريق التي يتم تصميمها من قبل اللجنة المعنية بصياغة وتطوير السياسة الوطنية للشباب من أجل ترجمة ما جاء في الأهداف والأولويات والقضايا إلى عمل على أرض الواقع، يتمثل ببرنامج متكامل وأنشطة وفعاليات وربط ذلك بآليات وأهداف مرحلية ومخرجات ومؤشرات ومحددات زمنية وجغرافية وقياس الآثر والجهات المعنية بتنفيذ هذه الأجندة، بما يؤدي إلى العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية وإنجاز الأولويات.

إجرائياً فإنّ الخطة التنفيذية تجيب على السؤال الرئيس: كيف نعكس كل ما ذكر في السياسة الوطنية للشباب على أرض الواقع ونحقق القدر الأكبر من النتائج المنشودة، وتكون لدينا القدرة على قياس هذه النتائج لمعرفة ما الذي تحقق وما الذي عجزنا عن تحقيقه؟ وهي – أي الخطة التنفيذية- أيضاً تجيب على سؤال رئيس آخر: من يقوم بماذا وكيف ومتى وأين ولماذا؟

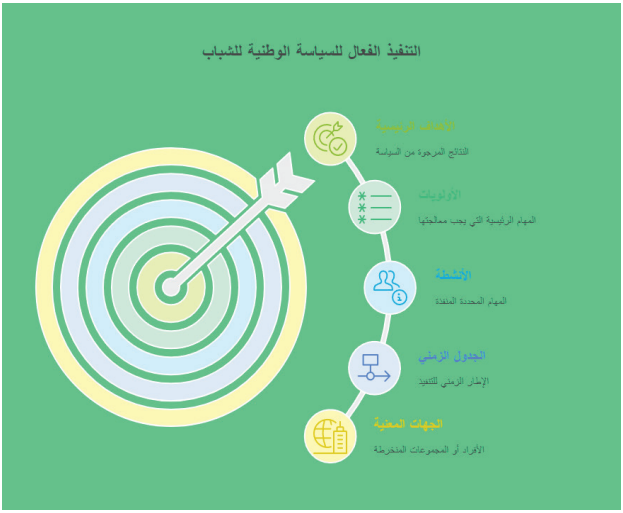

هـي شـبكة الأشـخاص والأعمـال والبرامـج والأنشـطة والمسـؤوليات و المؤشـرات والمخاطـر والنتائـج والمدربيـن والمتدربيـن والمخططيـن والمشـاركين جميعـاً فيمـا يتعلّـق بالشـأن الشـبابي.. بصـورة مفصّلـة فـإنّ الخطـة التنفيذيـة تعنـي:

تحويل المحاور والبرامج التي تتضمنها إلى

- أهداف مرحلية وفرعية يمكن تحقيقها والوصول من خلالها إلى أهداف البرامج والأولويات
- الأنشطة التي يتم من خلالها الوصول إلى الأهداف المرحلية.
- الجهات المعنية بتحقيق هذه الأهداف الفرعية، وتنفيذ الأنشطة
- مؤشرات القياس لكل فعالية من هذه الأنشطة ومدى اتساقها مع الأهداف المنشودة
- تحديد الفئات المستهدفة في هذه الأنشطة بصورة دقيقة.
- رسم خارطة التحديات والصعوبات التي ستواجه تنفيذ هذه الأنشطة وتحقيق الأهداف وكيفية التعاطي معها.

ثمّة تحديات عديدة ورئيسية في تصميم الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية من الضروري الانتباه لها خلال عملية بناء هذه الخطة، التي لا تقل أهمية ولا قيمة عن المرحلة الأولى في تصميم السياسة الوطنية نفسها, من هنا فإنّ هنالك جملة من المعايير التي تساعد على بناء خطة تنفيذية ناجحة..

أولاً- الشمولية والتكامل

التأكّـد مـن أنّ الأنشـطة المطروحـة - لتنفيـذ البرامـج المرتبطـة بالأولويـات- تتسـم بالشـمولية المطلوبـة، أي أنّـه تأخـذ بعيـن الاعتبـار جوانـب البرنامـج كافّـة، بصـورة متكاملة، ولا تأخـذ جوانـب وتغفـل أخـرى. التأكّـد مـن التعـاون والتشـبيك والتنسـيق بيـن هـذه الأنشـطة فيمـا بينهـا بصـورة حيويـة وفاعلـة، وبيـن الجهـات القائمـة عليهـا، فمـن

المفترض أنّها أنشطة مترابطة وتؤدي مهمات متصلة وصولاً إلى أهداف مشتركة.

مثال تطبيقي: برنامج دعم ريادة الأعمال للشباب

عند تصميم برنامج لدعم ريادة الأعمال ضمن السياسة الوطنية للشباب، قد يتم التركيز على تقديم تمويل للشباب لإنشاء مشاريعهم، ولكن قد يتم إغفال الجوانب الأخرى التي تضمن نجاح المشاريع، مثل:

- التدريب وبناء القدرات: توفير المعرفة حول كيفية إدارة المشاريع.
- الدعم القانوني: مساعدة الشباب في تسجيل مشاريعهم وتسهيل الإجراءات القانونية.
- الوصول إلى الأسواق: ضمان وجود منصات تساعدهم في تسويق منتجاتهم وخدماتهم.
- المتابعة والتقييم: تقديم إرشاد مستمر لضمان استدامة المشاريع.

المعالجة الشاملة للتحدي: لضمان شمولية البرنامج، يتم تصميم خطة تنفيذية متكاملة كما يلي:

العنصر	النشاط	الجهات المسؤولة	المؤشر	المدة الزمنية
التدريب وبناء القدرات	ورش عمل حول إدارة المشاريع	وزارة العمل، حاضنات الأعمال	5000 متدرب سنويًا	6 أشهر
الدعم المالي	منح وقروض ميسرة للمشاريع الناشئة	البنوك، صناديق الاستثمار	1000 مشروع ممول سنويًا	مستمر
الدعم القانوني	تسريع إجراءات تسجيل الشركات	وزارة الاقتصاد، مكاتب المحاماة	تسجيل 90% من المشاريع خلال 3 أشهر	12 شهرًا
الوصول إلى الأسواق	إنشاء منصات تجارة إلكترونية	الغرف التجارية، القطاع الخاص	70% من المشاريع تحقق مبيعات عبر الإنترنت	2 سنة
المتابعة والتقييم	برامج إرشاد مع خبراء	الجامعات، المنظمات الدولية	80% من المشاريع تستمر بعد 3 سنوات	3 سنوات

نماذج من خطط تنفيذية أوروبية ناجحة

- استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب (EU Youth Strategy 2019-2027)
- تركز على التعليم، التوظيف، المشاركة المجتمعية، والصحة النفسية للشباب، عبر خطط تنفيذية تتضمن تمويل المشاريع، تعزيز دور المنظمات الشبابية، وإدماج الشباب في صنع القرار.
- مثال على التكامل: برنامج Erasmus+ الذي لا يقتصر على التعليم، بل يشمل أيضًا التدريب المهني، التطوع، وريادة الأعمال.
- الخطة التنفيذية لألمانيا في تمكين الشباب (Jugendstrategie 2030)
- تشمل برامج دعم الشباب في المجالات الرقمية، الاستدامة البيئية، والتوظيف.
- يتم التأكد من شمولية البرامج عبر شراكة بين الوزارات المختلفة، مع قياس أثر كل برنامج دوريًا لضمان استدامته.
- النموذج السويدي في دعم الشباب (Youth Policy of Sweden)
- يدمج بين الدعم المالي، والتعليم، والصحة النفسية لضمان تمكين الشباب بشكل شامل.
- تمتاز الخطة التنفيذية بأنها تتبنى نهجًا مرنًا، مما يسمح بتعديلها بناءً على التغذية الراجعة من الشباب أنفسهم

ثانياً- ضمان التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية واصحاب المصلحة والشباب

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الخطة التنفيذية يتمثل بضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالأنشطة، إمّا لسيادة الروح البيروقراطية والروتينية في تنفيذ الأنشطة، أو للمشكلة الثقافية المتعلّقة بغياب روح عمل الفريق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية، في كثير من الدول العربية، أو الممانعة ومحاولة

كل جهة تحقيق نتائج على حساب الجهة الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تحول البرنامج إلى أنشطة معزولة عن بعضها ومحدودة التأثير والأُثر. ومثل هذا التحدّي يستدعي وجود جهات تنسيقية فاعلة تمتلك السلطة والصلاحيات لضمان التنسيق والتعاون، ولديها تقارير دورية توضّح مدى كفاءة والتزام الجهات القائمة على الأنشطة بمبدأ التكامل والتعاون.

إحدى الآفات التي تصيب البرامج والأنشطة الشبابية في العديد من الدول هي آفة التكرار والاجترار لأنشطة معينة، بسبب غياب التنسيق، فتقوم العديد من المؤسسات في المجتمع المدني أو الحكومية بالحصول على دعم مالي من أجل تنفيذ تلك الأنشطة، وتقوم باستهداف شريحة من الشباب وتنفيذ ذلك المشروع، وفي الوقت نفسه تستهدفهم جهات أخرى وتنفذ مشروعاً شبيهاً به، وجهة ثالثة وهكذا، مما يؤدي إلى هدر الأموال والجهود والأوقات ويؤدي إلى محدودية النتائج، ومن النكات التي يتم تداولها في العمل الشبابي مصطلح «الشب الفرّار»، إذ تجد العينة الشبابية نفسها في العديد من الأنشطة المتشابهة التي تقيمها المؤسسات المنفّذة وتأخذ المهارات أو التدريبات ذاتها!

-في سنغافورة – «الوكالة الوطنية لتنمية الشباب"؛ في سنغافورة، هناك وكالة مركزية واحدة مسؤولة عن إدارة جميع برامج الشباب، بدلاً من توزيع المسؤوليات على وزارات متعددة. تعمل الوكالة كـ منصة تنسيقية بين القطاع الحكومي، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مما يضمن عدم تضارب الأدوار.، ويتم قياس نجاح البرامج بناءً على مدى التعاون والتكامل بين الجهات المختلفة وليس فقط على إنجاز كل جهة على حدة.

في كندا – هنالك نموذج شراكة بين الحكومة، الجامعات، والشركات الكبرى

لضمان تدريب الشباب على المهارات المطلوبة في سوق العمل، ويتم عقد اجتماعات فصلية إلزامية بين الجهات المختلفة لضمان أن الجميع يعمل وفق خطة موحدة، كما توفر الحكومة حوافز ضريبية للقطاع الخاص مقابل التزامه بالمشاركة الفعّالة في برامج التشغيل والتدريب.

ثالثاً- تفاعل الشركاء وأصحاب المصلحة، بخاصة من الشباب في الخطة التنفيذية

تواجه الخطة التنفيذية في كثير من الأحيان محدودية وضعفاً في المشاركة الفاعلة من الشباب في الأنشطة الموضوعة، وهنالك العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذا الضعف منها عدم قناعة الشباب بجدوى وأهمية هذه الأنشطة، أو عدم تناسب الجمهور المستهدف من الشباب مع الأنشطة الموجودة، وغياب الشعور لدى نسبة كبيرة من الشباب بأنّهم يملكون أو مساهمون في هذه الأنشطة، أو ضعف القدرة لدى الجهات المعنية بتنفيذ الخطة بالوصول إلى الجمهور المسهدف من الشباب لتحقيق ذلك، وربما ضعف الحوافز الموجودة ضمن الأنشطة لدفع الشباب للمشاركة فيها.

من هنا فإنّ نجاح الأنشطة يقتضي ضمان أن يكون للشباب دور في تصميمها والمشاركة في وضع الأسس والأهداف والآليات المناسبة لتحقيقها، ضمان الوصول إلى الشباب المستهدفين من خلال آليات فاعلة، إما عبر شباب لديهم تأثير وحضور في الجمهور المستهدف أو من خلال المنصات الرقمية والتفاعلية، وأيضاً عبر أشراك أصحاب المصلحة في الأنشطة وتفعيل دورهم بصورة كبيرة، ومن خلال حوافز مادية ومعنوية، مثل المكافآت أو الدعم أو حتى الشهادت التدريبية أو ربط الأنشطة في الجامعات مثلاً بالتحصيل الدراسي وبالساعات المعتمدة..

رابعاً- ضمان التمويل والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المطروحة

عند تحويل البرنامج إلى أنشطة، فمن الضروري أن تكون هنالك ضمانات لوجود موارد مالية وتمويل لها، وإلاّ فإنّها ستبقى حبراً على ورق أو ستنفّذ بصورة مجتزأة وربما مشوّهة من دون أن تلبي الغرض والهدف من القيام بها، وفي هذا المجال تواجه العديد من الدول العربية مشكلة وأزمة في التمويل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، والحل في التعامل مع هذا التحدّي يتمثّل في أحد الخيارات التالية:

- ربط الأنشطة وحجمها وإمكانياتها منذ البداية بالقدرات المالية المتوافرة، فإذا كانت هنالك مبالغ مالية محدودة مثلاً توضع الأنشطة ومساحتها والمستهدفين بحسب الأولويات ومدى توافر التمويل
- البحث عن مصادر تمويل بخاصة من قبل المؤسسات الدولية المعنية بالشباب

والأطفال؛ مثل منظمات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المختلفة، التي تقوم في العديد من الدول العربية بتمويل هذه الأنشطة، وهذا يتطلب بناء قدرات العديد من المؤسسات الحكومية المعنية بالشباب أو مؤسسات المجتمع المدني بالحصول على التمويل Fund Raising، تصميم الأنشطة بما يجعلها متناسبة مع مشروعات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالشباب.

- بناء شبكة للتنسيق والتكامل بين الممولين الدوليين والمحليين والوزارة أو اللجنة التنسيقية العليا للسياسة الوطنية للشباب ومؤسسات المجتمع المدني للتوافق على حجم التمويل وتوزيعه على الأنشطة والبرامج وضمان عدم التكرار أو وجود أنشطة بلا تمويل..

خامساً- وجود مؤشرات قياس واقعية كمية ونوعية

أحد التحديات السائدة في الأنشطة والبرامج الشبابية في بعض الدول العربية هو عدم وجود قدرة أو مؤشرات قابلة للقياس لمدى النجاح والنجاعة أو الفشل والفجوات في تقييم إنجاز الأنشطة والبرامج والخطط الوطنية للشباب، لذلك في كثير من الأوقات تجد العديد من الأنشطة والبرامج الشبابية التي تنفق عليها الأموال لكن من دون الحصول على أجابات واضحة على جملة من الأسئلة الرئيسية؛ هل حققت هذه الأنشطة أهدافها؟ ما إثبات ذلك؟ وكيف نتأكد من أنّ هذه النتائج تصب في المحصلة بالدرجة المطلوبة في أهداف السياسة الوطنية للشباب؟!

تضع العديد من الخطط التنفيذية في العادة مؤشرات قياس رقمية، وهو أمر جيد، لكن من الضروري الانتباه إلى العديد من الملاحظات، منها أن تكون هذه المؤشرات شاملة وكافية وتغطي الأهداف المطلوبة من النشاط أولاً، وثانياً أن

يكون هنالك اهتمام بالدرجة نفسها، بل أكثر بالمؤشرات الكيفية وليس الكمية فقط، بمعنى "الجودة"، فمثلاً قد يضع نشاط معين من ضمن مؤشرات القياس الوصول إلى 200 شاب وتطوير مهاراتهم في العمل الريادي، وقد يتحقق الهدف الرقمي من النشاط، لكن من المهم وجود طريقة لقياس وتقييم الفائدة الحقيقية لهؤلاء الشباب ومدى الفائدة التي تحققت لديهم.

سادساً- تعريف وتحديد الصعوبات والتحديات ومصادر التهديد التي تواجه الخطة التنفيذية

تغفل العديد من الخطط التنفيذية عن تعريف وتأطير الصعوبات ومصادر التهديد التي تواجه تطبيق الخطة، أو ما قد يطرأ من ظروف ومستجدات تحول دون تنفيذها مما يؤثر على الأنشطة والبرنامج بصورة عامة، لذلك من الضروري أن تتوافر الخطة التنفيذية على هذا الجانب، ويتم تعريف هذه الصعوبات أو التحديات في التطبيق عبر العديد من المصادر مثل جلسات النقاش والعصف الفكري أو التجارب السابقة ومن الخبراء في المجال نفسه.

وفيما يلي الخطوات المطلوبة للتعامل مع هذا التحدي

- تحليل بيئي شامل: إجراء تقييم للبيئة المحيطة بالخطة، يشمل تحليل العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي قد تؤثر على تنفيذ الخطة. يمكن القيام بذلك من خلال جمع المعلومات من تقارير دورية، دراسات بحثية، أو مؤتمرات مع المعنيين.
- تحديد الصعوبات المحتملة: وضع قائمة بأهم التحديات التي قد تواجه الخطة. تشمل هذه التحديات عوامل مثل نقص التمويل، عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة، التغييرات السياسية أو الاقتصادية، مقاومة المجتمع، أو حتى تقلبات غير متوقعة في الظروف العالمية (مثل الأزمات الصحية).

- استشارات مع الخبراء: عقد جلسات مع المتخصصين في المجال المعني سواء كان ذلك من خلال ورش عمل، جلسات حوارية أو مجموعات تركيز (focus groups) لتحديد التحديات والتوصل إلى حلول عملية وواقعية.
- استخدام التجارب السابقة: دراسة الخطط التنفيذية السابقة في سياقات مشابهة، حيث يمكن استنباط دروس من النجاحات والإخفاقات التي مرّت بها. يمكن أن توفر هذه الدراسات قاعدة معرفية تساعد في تجنب تكرار الأخطاء.
- إعداد خطط بديلة (Contingency Plans): يجب أن تتضمن الخطة التنفيذية استراتيجيات مرنة لمواجهة التحديات، من خلال التحضير لحلول بديلة للأزمات المحتملة، وتحديد آليات التكيف السريع مع التغيرات.
- متابعة وتقييم مستمر: ينبغي أن تحتوي الخطة على آليات متابعة دورية لمراجعة التقدم وإعادة تقييم التحديات بشكل مستمر، مما يسمح بتعديل الإجراءات أو الأهداف في حال ظهور مستجدات غير متوقعة.

إنّ هذا النوع من التحليل يعزز قابلية الخطة التنفيذية للنجاح، ويساعد في إدارة المخاطر وتخطي العقبات بشكل أكثر فاعلية.

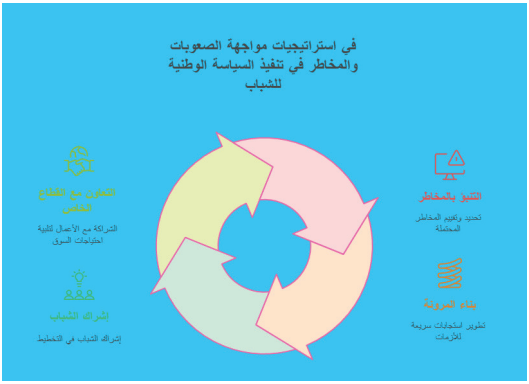

فيما يلي نموذج على أحد بنود خطة تنفيذية لسياسة وطنية للشباب في دولة معينة (2025-2030)، التي تتعلق إحدى أولوياتها بمشكلة البطالة بوصفها تحدياً رئيسياً لجيل الشباب..

خطة تنفيذية لمكافحة البطالة بين الشباب (2025-2030)

الجزء الأول: التحليل والتشخيص

دراسة وتحليل الأسباب المؤدية للبطالة:

الأسباب الاقتصادية: ركود اقتصادي، انخفاض النمو الاقتصادي، نقص الفرص في القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا أو الصناعة.

الأسباب التعليمية: ضعف الارتباط بين المناهج الدراسية ومتطلبات سوق العمل، نقص المهارات المطلوبة.

الأسباب الاجتماعية: الفقر، التنقل الاجتماعي المحدود، وغياب الفرص في المناطق الريفية.

الأسباب الهيكلية: ضعف البنية التحتية، نقص الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو ضعف السياسات الحكومية لدعم القطاع الخاص.

التغيرات في سوق العمل: تأثير التطور التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، مما يقلل من الحاجة لبعض المهارات التقليدية.

النتائج المحتملة للبطالة:

زيادة معدل الفقر.

ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.

تدهور الصحة النفسية والعاطفية.

فقدان الثقة في النظام الاقتصادي والسياسي.

الجزء الثاني: الاستراتيجيات والحلول

تطوير البرامج التعليمية والتدريبية:

استراتيجية: تطوير وتحديث المناهج الدراسية لتشمل المهارات التقنية، مثل البرمجة، التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي.

حلول عملية:

تطوير شراكات مع الجامعات والمراكز التعليمية لتقديم برامج تدريبية على المهارات المطلوبة في سوق العمل.

إنشاء أكاديميات تدريبية للشباب بالتعاون مع الشركات الكبرى في القطاعات المستهدفة.

تعزيز دعم ريادة الأعمال:

استراتيجية: إنشاء بيئة مشجعة على ريادة الأعمال، وتوفير التمويل للشباب لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة.

حلول عملية:

تقديم قروض ميسرة للشباب المؤهلين لبدء مشروعاتهم الخاصة.

إقامة ورش عمل حول المهارات التجارية والإدارية.

تسهيل إجراءات تسجيل الشركات ودعم المشاريع الصغيرة.

تحفيز القطاع الخاص على التوظيف:

استراتيجية: تقديم حوافز للقطاع الخاص لتوظيف الشباب، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي.

حلول عملية:

تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تتبنى برامج تدريب وتوظيف للشباب.

إنشاء برامج تدريبية في الشركات لتأهيل الشباب للعمل في بيئات العمل المختلفة.

تعزيز التنقل الجغرافي والمرونة في سوق العمل:

استراتيجية: تسهيل التنقل الجغرافي من خلال تحسين النقل وتوفير سكن بأسعار معقولة في المدن الكبرى.

حلول عملية:

إنشاء برامج لدعم التنقل المحلي وتوفير سكن للشباب في المدن الكبرى أو المناطق الصناعية.

الجزء الثالث: الأنشطة والمهام

الأنشطة الرئيسية:

إنشاء مراكز تدريب وورش عمل لتأهيل الشباب.

إنشاء منصة إلكترونية لفرص العمل.

تقديم منح أو قروض صغيرة لدعم المشاريع الشبابية.

تنظيم معارض توظيف للتواصل بين الشركات والشباب.

إطلاق حملات توعية حول ريادة الأعمال.

تحديد المسئوليات:

وزارة العمل: التنسيق مع الشركات الخاصة لتوفير فرص عمل.

وزارة التعليم: تعديل المناهج الدراسية لتشمل مهارات سوق العمل.

القطاع الخاص: تقديم فرص تدريب وظيفي وتأهيل.

منظمات المجتمع المدني: تنظيم حملات توعية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي.

البرنامج الزمني:

2025-2026: إطلاق مراكز تدريب وتوفير الدورات المهنية.

2026-2027: إطلاق مبادرات ريادة الأعمال، وتقديم القروض للمشروعات الشبابية.

2027-2028: توسيع المبادرات في القطاع الخاص، وتقديم حوافز ضريبية للشركات.

2028-2029: متابعة تنفيذ البرامج وتوسيع نطاقها لتغطية كافة المناطق.

2029-2030: تقييم وتحديث الاستراتيجيات وفقًا للتغيرات في سوق العمل.

الجزء الرابع: رصد ومتابعة الأنشطة

المخرجات المتوقعة:

تدريب 100,000 شاب على المهارات المهنية والتقنية بحلول 2027.

توظيف 50,000 شاب في القطاع الخاص بحلول 2029.

دعم 20,000 مشروع ريادي صغير بحلول 2030.

المؤشرات الرقمية:

معدل البطالة بين الشباب (المستهدف: تقليصه بنسبة 15% بنهاية 2030).

عدد الفرص التي تم توفيرها من خلال البرامج التدريبية.

معدل نجاح المشاريع الريادية الشبابية.

الصعوبات والتحديات:

التحديات المالية: نقص التمويل الكافي لدعم البرامج.

التحديات الاجتماعية: مقاومة بعض المجتمعات للانتقال إلى وظائف أو بيئات عمل جديدة.

التحديات الاقتصادية: تباطؤ النمو الاقتصادي في حالة الأزمات العالمية.

مصادر التهديد:

الأزمات الاقتصادية العالمية: انخفاض الطلب على العمالة.

التغيرات التكنولوجية السريعة: قد تؤدي إلى اختفاء بعض المهن التقليدية.

التحديات السياسية أو الإقليمية: التأثيرات السياسية على السوق المحلي.

الجزء الخامس: التقييم والمراجعة

آلية التقييم:

يتم تقييم الأنشطة سنويًا لضمان تقدمها وفقًا للأهداف المحددة.

إجراء استطلاعات لرصد رضا الشباب والمستفيدين من البرامج.

مراجعة الأداء بناءً على المؤشرات الرقمية المحققة.

التحديثات المستقبلية:

تحديث الخطة بشكل دوري وفقًا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تعديل الاستراتيجيات بناءً على التقييم السنوي ونتائج التقدم في سوق العمل.

مصفوفة الخطة التنفيذية لمكافحة البطالة (2025-2030)

المخرجات المتوقعة	التحديات والصعوبات	البرنامج الزمني	الأدوار (المسئوليات)	الأنشطة
تدريب 100,000 شاب بحلول 2027	نقص التمويل، مقاومة بعض القطاعات لتوفير برامج التدريب	2025-2026	وزارة العمل، وزارة التعليم، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني	إنشاء مراكز تدريب وتطوير مهني
تطوير 5 برامج تعليمية متكاملة بحلول 2027	صعوبة تغيير المناهج بسرعة، مقاومة بعض المؤسسات التعليمية	2025-2027	وزارة التعليم، الجامعات، الشركات الكبرى	تطوير برامج تعليمية تتوافق مع سوق العمل
إنشاء 20,000 مشروع ريادي بحلول 2030	نقص التمويل، عدم الوعي بالفرص الريادية	2026-2028	وزارة الاقتصاد، وزارة الشباب، البنوك، الشركات الكبرى	تعزيز دعم ريادة الأعمال

سابعاً- المراقبة والتقييم Monitoring and Evaluation

بموازاة عملية التنفيذ والتطبيق للسياسة الوطنية للشباب، من الضروري أن تكون هنالك عملية مراقبة ومتابعة وتقييم، من قبل جهة مختلفة، لتتأكد من أنّ سير

الأنشطة على الطريق الصحيح ولتضمن أن تتماشى وتتماس مخرجات الأنشطة مع الأهداف المرحلية والكلية للسياسة الوطنية للشباب.

ومن الأفضل أن تكون اللجنة محايدة وأن تشارك منذ البداية في عملية تصميم السياسة الوطنية للشباب وفي بناء البرامج والأنشطة ومؤشرات القياس الكمية والنوعية والمباشرة وغير المباشرة، لكن ألا تكون جزءاً من عملية التنفيذ، بل أن تتأكد من التطبيق، من خلال وضع آليات محددة ومراجعة التغذية العكسية لتنفيذ المشروعات والبرامج، والأفضل أن تكون الرقابة والتقييم عملية مستمرة وأن تكون خلال تنفيذ الأنشطة وليس بعد ذلك، مما يتيح فرصة التصحيح والتدخلات العلاجية إذا حدثت اختلالات أو لم تكن الأنشطة على المستوى المطلوب من العمل والتنفيذ.

إنّ تطوير أنظمة الرقابة والتقييم يتطلب مجموعة من المتطلبات و الشروط، من بينها أن يكون هنالك لجنة متابعة محايدة مشكّلة من القطاعات المختلفة المتداخلة مع السياسة الوطنية ومن خبراء ومتخصصين في هذا المجال، مما يتطلب بدوره تدريب وبناء قدرات مجموعات العمل المتخصصة بهذا الشأن ويفضل أن تتضمن هذه المجموعات أو فرق العمل نخب من الشباب المشاركين لقياس الآثر وتبيان الفجوات والاختلالات ومعالجتها بصورة دورية ومباشرة، ومن الآليات المفيدة أن تكون هنالك آليات رقمية متاحة لتبادل المعلومات والتغذية الراجعة أو أن تكون هنالك استبيانات واستطلاعات للرأي لقياس الأثر بصورة مستمرة.

خاتمة

إحدى أبرز الآفات التي نعاني منها في كثير من الدول العربية هو الكمّ الكبير من الاستراتيجيات والخطط الوطنية التي بمجرد ما أن يتم صياغتها وإقرارها فإنّها توضع على الرف، وتكون المحصلة الوحيدة لها إهدار الجهود والأموال والوقت بلا نتيجة، وهي مسألة تحتاج بحدّ ذاتها مناقشة معمقة ليس فقط على صعيد السياسات الوطنية للشباب بل حتى الاستراتيجيات الوطنية في العديد من المجالات، مما يضعنا أمام معضلة جوهرية؛ فهل نبدأ بالعمل من دون التورط بالخطط الاستراتيجية والتنفيذية ونركز على العمل فالعمل حتى نحقق الأهداف، بعيداً عن الخطط المكدّسة في الأدراج أم أن نركز على الخطط وصياغتها لكن التجربة في كثير من الدول العربية ليست مشجعة على أن هنالك قدرة على تنفيذها؟!

من هنا يأتي السؤال حول أهمية هذا الكتاب- الدليل؛ إذا كانت الخطط لا تنفّذ فلماذا نجهد أنفسنا بقواعد تصميم ووضع السياسات الوطنية والمعايير والمحددات الرئيسية لذلك؟ الجواب هو أنّ استخدام هذه القواعد والمعايير والإجراءات المنشودة في صياغة السياسات والخطط الوطنية هو أحد ضمانات ومحفّزات التفنيذ الفعّال لها، لأن مشاركة الشباب والبدء من الأسفل إلى الأعلى وحضور أصحاب المصلحة، والتعاون بين مؤسسات الدولة والمحفزات البيئية والنشاط الإعلامية في كسب التأييد تعمل جميعاً على وجود دوافع قوية لتنفيذه هذه السياسات والعكس صحيح، إذ أنّ الإخلال بتلك القواعد سيؤدي إلى التراخي والترهل وغياب الاهتمام العام والسياسي وبالتالي تصبح الخطة أو السياسة بلا قوة دافعة وجهات تتبناها وتدافع عنها!

بالضرورة لا نزعم أنّ توافر كل تلك الإجراءات بمثابة الضمانات الكاملة لتنفيذ الخطط لكن صوغ الخطط بالطريقة المناسبة الواقعية هو ضمانة أخرى بحد ذاته، والتأكد من سلامة الخطوات وتكامل الأهداف والمهمات والمعايير والقضايا مع الخطط التنفيذية والنتاغم مع الإمكانيات الواقعية الموجودة هي خطوات مهمة وضرورية لتنفيذ هذه السياسات. الأمر الآخر والأكثر أهمية يتمثّل في فشل السياسات الشبابية غير المبنية على الخطط والدراسات المتخصصة، وهذه مشكلة كبيرة في العالم العربي، مما يفسّر عجز كثير من الدول العربية في فهم جيل الشباب والمساعدة في بناء بيئة مناسبة حاضنة لطاقاته، على مرّ العقود الماضية، ويفسّر، أيضاً، حالة التخبط في السياسات الشبابية بسبب النفس القصير في التخطيط؛ وغياب الرؤى والفلسفات والتصورات الاستراتيجية عن هذه السياسات في كثير من الأحيان.

في الخلاصة؛ هذا الكتاب محاولة للمساهمة في ترشيد وتطوير وتعزيز عملية صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب لتكون أكثر منهجية وعلمية وواقعية وكفاءة في التعامل مع المشكلات والأزمات والتحديات التي يواجهها الشباب من جهة، ولفهم هذا الجيل وكيفية التعامل معه وتفجير طاقاته بالاتجاهات الصحيحة من جهةٍ أخرى.

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

ماذا نجد في الكتاب

الفصل الأول- من هم الشباب

الفصل الثاني- الشباب في العالم العربي: إطلالة عامة (الفرص، التحديات والمشكلات)

الفصل الثالث- السياسة الوطنية للشباب (المفهوم، التطور والمرجعيات)

الفصل الرابع- بناء السياسة الوطنية للشباب: المعايير، المسار والتحديات

الفصل الخامس- تصميم السياسة الوطنية للشباب

الفصل السادس- الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية